



المؤتمر العلمي السادس عشر للجمعية العربية
للبحوث الاقتصادية
"تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في
مواجهة الأزمات"

**" تعزيز قدرة الاقتصادات العربية في ظل التطورات الاقتصادية
الدولية المعاصرة "**

إسم المتحدث

الأستاذ الدكتور / ثامر محمود العاني

بالتعاون مع
الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل
البحري

والمعهد العربي للتخطيط

1-2 أكتوبر / تشرين أول 2022

مدينة العلمين الجديدة - جمهورية مصر العربية

تعزير قدرة الاقتصادات العربية في ظل التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة

البحث المقدم إلى المؤتمر العلمي السادس عشر للجمعية حول
" تعزير قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات "

2-1 اكتوبر / تشرين أول 2022

مقدم من

الأستاذ الدكتور ثامر محمود العاني

أستاذ الاقتصاد القياسي / جامعة بغداد - العراق

مدير إدارة العلاقات الاقتصادية / جامعة الدول العربية سابقاً

عضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

Email : thameralany@hotmail.com

تعزيز قدرة الاقتصادات العربية في ظل التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة

المقدمة:

في مستهل هذه الدراسة، لابد من الإشارة إلى كتاب " تطبيق الاقتصاديات السليمة لمواجهة الأوقات العصيبة، حلول أفضل لأكبر مشاكلنا "، والذي صدر هذا العام 2019م، لمؤلفيه ابهيحيت بانيرجي وأستر دولفو الحانزان على جائزة نوبل في الاقتصاد هذا العام 2019م، حيث يرى مؤلفا الكتاب " إن تطبيق العلوم الاقتصادية بصورة سليمة من شأنه أن يساعدنا على حل أصعب المشكلات الاجتماعية والسياسية التي تواجهنا، من الهجرة إلى عدم العدالة، ومن تباطؤ النمو إلى تسارع التغير المناخي، لدينا الموارد اللازمة للتعامل مع التحديات التي تواجهنا، إلا أننا في أغلب الأحيان لا نرى ذلك بسبب الأيديولوجيات التي نؤمن بها ". رأيت أن أبدأ دراستي بهذه العبارة التي تأثرت بها وأراها تنطبق كثيرًا على عالما العربي الذي نحبه وننتمي إليه.

في خضم التطورات العالمية حاليًا في إطار الثورة الصناعية الرابعة، الحاجة ملحة إلى تحول الاقتصادات العربية إلى اقتصاد المعرفة و التنوع الإقتصادي ، حيث لا تزال مساهمة الدول العربية محدودة في هذا المجال إذ يوفر التحول نحو اقتصاد المعرفة فرص كبيرة لتعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد المزيد من فرص العمل، سواءً تعلق الأمر بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والصناعة والخدمات التي ترتبط بالتقنيات الحديثة التي برزت في إطار الثورة الصناعية الرابعة مثل الذكاء الصناعي، وأنترنت الأشياء، والبيانات الكبيرة، والتقنيات المالية، وتخزين الطاقة وغيرها من التقنيات التي بإمكانها دفع معدل نمو الدول العربية ، في ظل التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، و التفاعل مع تداعياتها و انعكاساتها على الدول العربية ، و دور مشاريع التكامل الإقتصادي العربي ، (أ.د. ثامر محمود العاني ، ديسمبر 2019)

الهدف:

دراسة إمكانية الدول العربية الصمود أمام الأزمات العالمية ، في ظل التحديات الناشئة عن التطورات الاقتصادية و السياسية و الإجتماعية الدولية ، في ضوء ما تشهده الدول العربية من صراعات ، في ظل تفعيل و تنفيذ قرارات القمم العربية و قرارات المجلس الإقتصادي و الإجتماعي العربي .

الأسئلة البحثية:

أولاً، رغم جهود تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصادات العربية، إلا أنها ما زالت شديدة التأثر بتقلبات أسعار النفط، واقتصادات ما زالت شديدة الارتباط بسلعة واحدة ومشتقاتها، في عالم يشهد تغيرًا في خريطة تصدير النفط وتخفيض الاعتماد عليه بالتنوع في مصادر الطاقة المتجددة ومصادر النفط غير التقليدية.

ثانيًا، هناك ضرورة ملحة للتصدي العاجل لخلل الموازنات العامة وما يترتب عليه من تراكم المديونية المحلية والدولية، وارتفاع معدلات التضخم والغلاء ارتباطًا بالاقتراض من البنوك المركزية وتأثيره على الإصدار النقدي وفي ضوء هذه التحديات والفرص التي تم استعراضها، لابد من المراجعة لمتغيرات الاقتصاد الكلي والإصلاح الاقتصادي والتي ستؤثر على أداء الاقتصادات العربية ، ومنها بشكل متواصل خطة التنمية المستدامة 2030م.

ثالثًا، يشير النمو الاقتصادي، في ظل الأوضاع العالمية المشهودة، إلى تراجع نمو الاقتصادات العربية بمعدلات لا تلبى احتياجات التنمية وزيادات السكان وتوقعاتهم، ويجعل المديونيات العامة المحلية والخارجية في نطاق حرج، وتستوجب التغيرات العالمية المصاحبة لتغيرات التكنولوجيا، أن تشرع الاقتصادات العربية في تبني نهج جديد نحو اقتصاد يعتمد على مستحدثات الثورة الصناعية والاستثمار في التعليم والتدريب .

رابعاً: كيف ستواجه الدول العربية تداعيات كورونا (كوفيد 19) ، الحرب الروسية الأوكرانية و تداعيتها على الغذاء و الطاقة ، و أزمة سلاسل التجارة العالمية .

خامساً: لا بد لنا أن نتناول هنا الثورة الصناعية الرابعة G4 في سياق الدول العربية والتي تعتبر تحدي كبير وحافز مهم للتقدم وخدمة التنمية الاقتصادية في الدول العربية .

المنهجية المستخدمة :

بغية الوصول إلى هدف البحث و التحقق مشكلاته ، فقد اعتمدت منهجية الدراسة على المزج بين أسلوب المنهج التاريخي و الإستدلالي الذي يتصل بالجوانب النظرية لمفردات البحث معتمدين في ذلك على المعطيات الواردة في ادبيات التنمية و الإقتصاد الدولي و معطيات التقرير الإقتصادي العربي الموحد الذي تعده جامعة الدول العربية بالتعاون مع مؤسسات العمل العربي المشترك المعنية ، و أسلوب المنهج التحليلي الذي يتصل بالجوانب التطبيقية من خلال مجموعة المعطيات الواردة في الدوريات و الإصدارات الرسمية و غير الرسمية الخاصة بالتطورات الإقتصادية الدولية المعاصرة المعززة بالبيانات الإحصائية من أجل التوصل إلى النتائج و إقتراح التوصيات اللازمة لمشكلة البحث .

العناصر الرئيسية للورقة :

- اولاً : واقع الإقتصادات العربية و مؤشرات النمو العالمي .
- ثانياً:التحديات الإقتصادية الداخلية و الخارجية التي تواجه الدول العربية .
- ثالثاً: إقتصاد المعرفة و التنوع الإقتصادي و البحث العلمي و دورها في تعزيز قدرة الإقتصادات العربية .
- رابعاً : سبل تعزيز قدرة الإقتصادات العربية و ضرورة تحقيق خطوات متقدمة لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي .
- خامساً:الأفاق المستقبلية لمصادر الطاقة و التطورات الإقتصادية المعاصرة
- سادساً:الإستنتاجات
- سابعاً : التوصيات

اولاً : واقع الإقتصادات العربية و مؤشرات النمو العالمي.

قبل الدخول في تفاصيل هذا البحث ، لا بد من إستعراض مؤشرات نمو الاقتصاد العالمي، بناء على ما أظهرته بيانات صندوق النقد الدولي (صندوق النقد الدولي يوليو 2022) التي صدرت أخيراً بصورة شمولية عن آفاق النمو الاقتصادي في مناطق العالم المختلفة ، إذ نلاحظ الغموض في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم من صراعات سياسية، و تداعيات اقتصادية متنوعة، فالنمو الإجمالي الحقيقي بعد أن بلغ 6.1 في المائة في 2021، عاد أدراجه بسرعة ليفقد نصف زخمه، وتصبح التوقعات الأكثر تفاؤلاً بأن يصل إلى نحو 3.2 في المائة بنهاية هذا العام 2022 ، وسيستمر بالتراجع حتى 2023 ليصل إلى مستوى قد يكون أقل من 2.9 في المائة، أي: إن النمو الاقتصادي العالمي سيفقد نحو 52 في المائة بحلول 2024. لكن هذا المشهد تفاوت بشكل واسع بين مناطق العالم، حيث رصد الصندوق الدولي في تقاريره الحديثة أن اقتصاد آسيا والدول النامية سيتراجع بشكل حاد من

قمة 7.3 في المائة في 2021 إلى 0.5 في المائة في 2023، وقد يقع تحت تأثير الكساد العالمي خلال هذا الهبوط الحاد، وفي منطقة اليورو سيتراجع من 5.4 إلى 1.2 في المائة، وفي الولايات المتحدة سيصل إلى 1 في المائة.

إن هذا التباطؤ الكبير في النمو الاقتصادي العالمي، له كثير من الأسباب، فهناك الحرب بين روسيا وأوكرانيا التي لا نهاية قريبة لها، إضافة إلى تصاعد التوترات العالمية التي تتحول بسرعة إلى نزاعات مسلحة، ومعظم هذه النزاعات في مناطق كانت وما زالت تعد من أهم مناطق إمداد العالم بالحبوب والمواد الخام الأساسية في كثير من المدخلات الاقتصادية، ومع مشكلات في سلال الإمداد بلا حلول جذرية حتى الآن. لكن رغم هذا المشهد القاسي تاريخياً، فإن أسعار النفط تعكس المسار الاستثنائي لها وتتجه صعوداً مع مؤشرات أداء أفضل من مؤشرات الأسهم الرئيسية، والدولار الأمريكي حتى الآن.

إن هذه الصورة المضطربة والمختلفة تعكس حالة الاقتصاد العالمي المضطربة فعلاً، فالعالم يعيش تناقضات تتفاعل مع بعضها بعضاً بشكل لم يسبق له مثيل، فبينما هناك تراجع في النمو العالمي، هناك عقوبات على روسيا تفيد إمدادات الخام، ما أدى إلى شح في المعروض، فالإقتصاد العالمي رغم تراجع الحاد، إلا أن التراجع في الإمدادات هو أكبر مما يجب، ما أوجد حالة من عدم التوازن الاقتصادي بين العرض والطلب، فالعلاقة بين النمو الاقتصادي وأسعار النفط هي علاقة كامنة بين العرض والطلب، ففي الظروف العادية يجب أن يتراجع الطلب بشكل متزامن مع تراجع النمو الاقتصادي.

إن الحالة الراهنة تفيد بأن التراجع في النمو العالمي يصاحبه تراجع متزامن في العرض العالمي لقيود الإمدادات وقدرات الإنتاج، ما سمح باستقرار الأسعار أو اتجاهها صعوداً، فالعلاقة التاريخية ليست بين اتجاه نمو الإقتصاد العالمي والأسعار، ولا توصف بأنها طردية أو عكسية وفقاً لذلك، بل علاقة بين كميات، فكميات الطلب عند أي مستوى من مستويات النمو الاقتصادي يجب أن تتوازن مع كميات العرض عند المستوى نفسه، وهذا ما يحدث اليوم فعلياً فمخزونات النفط في العالم منخفضة، وقد تراجعت في الولايات المتحدة إلى 422.1 مليون برميل، وهذا أكثر من المتوقع، وتزامن ذلك مع مشكلات الطاقة الإنتاجية، حيث تظهر بيانات "أوبك +" أن النقص في المعروض بلغ نحو ثلاثة ملايين برميل يومياً في حزيران (يونيو) 2022 أو نحو 3 في المائة من الإمدادات العالمية، وهذه العوامل من أهم محركات أسعار النفط.

لعل هذا التراجع في المخزونات العالمية من النفط والمتزامن مع مشكلات الإنتاج العالمية جاء في ظل انتعاش الطلب العالمي، والنمو الاقتصادي، لبلغت الأسعار العالمية للنفط مستويات لم يشهدها التاريخ من قبل، لكن التباطؤ الاقتصادي العالمي يقود الأسعار نحو هذه المستويات الحالية، وهذا عموماً يقدم دليلاً لا شك فيه أن الطلب على الطاقة الأحفورية ما يزال الركيزة الأساسية للطاقة في العالم، وأي مرآة على غير ذلك طوال العقد الحالي لن تفقد إلا إلى التضخم، وانفلات الأسعار وهذا ما حذرت منه السعودية خلال الفترة الماضية، الأمر الذي يعني أنه لا بد من استمرار تدفق الاستثمارات لهذا القطاع قبل أن يعاود الإقتصاد العالمي، النمو، وهذا ما جاء في كلمة المملكة العربية السعودية في قمة جدة للأمن والتنمية (قمة جدة 2022/7/6).

هذا الإستعراض للحالة الاقتصادية في عام 2022 وما بعده، يفرض علينا ونحن نتناول التحديات التي تواجه الدول العربية، أن نستعرض حالة الإقتصاد العالمي قبل ذلك، إذ شهد الإقتصاد العالمي عام 2020 أصعب أزمة اقتصادية ألمت به منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد 19، التي تسببت في ضرر بالغ لمستويات النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فبعد أن هدأت التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بعد موافقة الطرفين على اتفاق المرحلة الأولى بنهاية عام 2019، ومن ثم كانت التوقعات للأداء الاقتصادي العالمي عام 2020 أكثر تفاؤلاً، تعرض الإقتصاد العالمي لصدمة كبيرة بسبب جائحة كوفيد 19.

و على الرغم أن تلك الأزمة صحية في المقام الأول، إلا أن الخسائر التي سببتها للاقتصاد العالمي تتضاعف أمامها الخسائر التي مني بها إبان الأزمة المالية العالمية، حيث أدى هذا الطارئ الصحي وإجراءات الاحتواء المرتبطة به، بما في ذلك إجراءات الإغلاق إلى الحد من تدفق السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال والأشخاص. نتيجة لذلك، تأثرت سلاسل التوريد وشبكات الإنتاج، بالإضافة إلى تعطل حركة السفر والسياحة وتجارة التجزئة وتأثر قطاعات التجارة والأعمال على مستوى العالم. وأفضى الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والانخفاض الكبير في رأس المال السوقي في أسواق الأسهم العالمية لا سيما خلال الربعين الثاني والثالث من العام إلى خسائر قطاع الأعمال وانكماش الاقتصادات في مختلف دول العالم. ومما عمق من حجم الخسائر المترتبة على الجائحة أنها أتت في وقت غير مناسب للشركات التي تقلصت هوامش أرباحها بالفعل نتيجة للتوترات التجارية العالمية التي شهدها العالم خلال عام 2019 .

و للحد من الآثار السلبية للجائحة ، تبنت أغلب دول العالم عدداً كبيراً من الإجراءات شملت حزم تحفيزية ضخمة ، تم توجيهها بشكل أساسي لتخفيف التبعات الإنسانية والاقتصادية للجائحة، وقد كانت تدابير السياسة النقدية هي الخط الأول في الاستجابة للأزمة، حيث شملت إجراء تخفيضات متتالية في أسعار الفائدة وتأجيل مدفوعات أقساط القروض المستحقة على القطاعات المتأثرة، ومن أهمها قطاعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وال الطيران والسياحة، كما تم تبني إجراءات ل دعم الائتمان والسيولة. كذلك، تحملت بعض الدول جانب من أجور القطاع الخاص، وتم تقديم إعفاءات من رسوم الخدمات الحكومية مثل الكهرباء والمياه في عدد من الدول، وتأجيل الضرائب، إضافة إلى تحفيز الإنفاق على المشروعات الرأسمالية كونها مشروعات كثيفة العمالة.

و في ظل هذه الظروف ، بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة حوالي 2432 مليار دولار عام 2020 مسجلاً معدل انكماش قدر بحوالي 11.5 في المائة بالمقارنة مع عام 2019 ، كنتيجة لتأثير الأوضاع المذكورة ، وهو انكماش لم تعرف الدول العربية مثلها حتى في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2009 . تُقدّر الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في عام 2020 نتيجة للجائحة بحوالي 221 مليار دولار بالأسعار الثابتة لعام 2015 . وانكمش الناتج المحلي الإجمالي في كل الدول العربية باستثناء مصر التي كانت الدولة العربية الوحيدة التي حققت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020 ، حيث بلغ 3.6 في المانه بينما سجل 3.3 في المانه عام 2021 وفقاً لصندوق النقد الدولي .

يُعد قطاع السياحة والسفر من أكثر القطاعات حيوية وديناميكية في الاقتصاد العالمي، كما أنه يعد القطاع الأكثر تضرراً من بين القطاعات الاقتصادية جراء تداعيات جائحة كوفيد 19 -نتيجة للإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل الحكومات للحد من انتشار الوباء، التي تمثلت في تطبيق ما يسمى بالإغلاق الكلي أو الجزئي، مما انعكس على نسب النمو في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. نتج عن ذلك ارتباك غير مسبوق في أداء قطاع السياحة والسفر، وتوقف رحلات الطيران في دول العالم مما أدى إلى تراجع عائدات القطاع بنسبة تتراوح ما بين 60 و 80 في المائة، وهو ما يمثل خسارة قدرها 910 إلى 1170 مليار دولار من العائدات السياحية .

في هذا الإطار، تبنت الحكومات العربية حزمًا من السياسات تستهدف تخفيف التداعيات السلبية على قطاع السياحة، وضمان قدرة مؤسساتها على الوفاء بالتكاليف التشغيلية، وتمكينها من الإبقاء على العمالة لديها. وتنوعت هذه التدخلات ما بين تسهيل نفاذ مؤسسات القطاع إلى مصادر الائتمان والسيولة بكلفة ميسرة، وضمائم حكومية للبنوك للتوسع في إقراض هذا القطاع، وإعفاء مؤسسات القطاع من أقساط ومدفوعات الفائدة على القروض، وتأجيل الضرائب المستحقة عليها، وغيرها من التدخلات الأخرى لاحتواء أثر الصدمة التي تلقاها قطاع السياحة في الدول العربية. قدمت مختلف الدول العربية دعماً بأشكال مختلفة لضمان استمرارية عمل القطاع وعدم توقفه بشكل تام ومحاولة تقليص خسائره بقدر الإمكان (WTO, 2020).

و عند الحديث عن التجارة العربية البينية ، خطت الدول العربية خطوات مهمة لتحقيق التكامل الاقتصادي منذ إطلاق منطقة التجارة الحرة العربية التي تستهدف زيادة مستويات التجارة البينية السلعية وإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية للوصول إلى الاتحاد الجمركي العربي الذي سيستتبعه التفاوض للوصول إلى السوق العربية المشتركة كدرجة أعمق من درجات التكامل الاقتصادي. وحرصت البلدان العربية مؤخرًا على إدماج التجارة في الخدمات ضمن مفاوضات تحرير التجارة البينية إدراكًا للأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع، وخطوة نحو تعميق التكامل الاقتصادي العربي في ظل مساهمة قطاع الخدمات بنحو 48 % من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 54 % من مستويات التشغيل. توجت هذه الجهود بإقرار الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية كاتفاقية مستقلة عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكان من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ خلال النصف الثاني من عام 2019م. من شأن تفعيل العمل بهذه الاتفاقية زيادة مستويات التجارة البينية العربية إلى المستويات المماثلة في التكتلات الاقتصادية الدولية الأخرى، ودعم فرص النمو والتشغيل. كما يتطلب دعم التكامل الإقليمي أيضًا جهود موازية لحفز الاستثمارات وانتقالات رؤوس الأموال العربية البينية.

و من واقع الإقتصادات العربية ، أن الأمم المتحدة تدعم تنفيذ البرامج على المستوى الإقليمي، إذ أن خطة 2030 تركز على التنفيذ على المستوى الوطني حيث تأخذ الدول الأعضاء زمام المبادرة وتقوم بتكييف الخطة بما يتناسب مع احتياجاتها الوطنية. تعتمد الخطة أساليب جديدة من الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين تتمثل بإعطاء دور أكبر للمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وشركاء آخرين في مجال التنمية. بالإضافة إلى التركيز على المساءلة واعتماد ثلاثة مستويات لمتابعة واستعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة 2030، وذلك على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. على الرغم من التحديات الهائلة التي واجهتها ولا تزال تواجهها المنطقة العربية منذ عقود، تبذل العديد من الدول العربية جهودًا ملحوظة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تنفيذ مختلف التوصيات العالمية. على الرغم من ذلك، فإن تحقيق خطة 2030 للتنمية المستدامة وأهدافها الـ 17 يتطلب معالجة قضايا التنمية بطرق جديدة تتلاءم مع التحديات الوطنية والإقليمية، خصوصًا تلك المتعلقة بآثار النزاعات.

لم يكن التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على مدى الخمسة عشر عامًا السابقة متساويًا في المنطقة العربية ، فباستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، كان التقدم متواضعًا في بعض الدول العربية ومتراجعًا أو سلبيًا في أخرى، فالدول التي واجهت تحولات سياسية وانتفاضات في الأعوام الأخيرة شهدت انكماشًا اقتصاديًا، في حين واجهت الدول التي ما زالت تعاني صراعات وحروبًا ضربة قاسية في التقدم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويسبب الخراب الهائل للبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية ففي تلك الدول خسائر فادحة لمساعدتها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وبمجرد إعادة بناء السلم والأمن في الدول التي تمزقها الحروب والصراعات؛ سيكون هناك تركيز على إعادة البناء والتنمية لتمهيد الطريق نحو أهداف التنمية المستدامة.

تواجه المنطقة العربية تحديات تنموية واقتصادية واجتماعية وبشرية كبيرة، منها تحديات التنمية البشرية. إذ عجزت المجتمعات العربية من استثمار الإمكانيات والطاقات البشرية الهائلة الموجودة لديها في كافة المستويات.

فالتممية الاقتصادية والاجتماعية هي ليست مسؤولية الحكومات، وإنما الأفراد والدول شريكة في تحمل مسؤولية التنمية الشاملة. حيث أصبح اليوم رأس المال البشري أهم كثيراً من رأس المال التقليدي؛ وكلما زادت جودة التعليم وإدارة المواهب بشكل صحيح؛ كان لذلك تأثير إيجابي على المجتمع، إذ أصبح الوضع الاقتصادي في معظم الدول العربية بحاجة إلى مراجعة جادة، كما ستكون كل دول المنطقة مهددة بالانفجار الديموغرافي؛ فقد تضاعف عدد السكان خلال العقود الثلاثة الأخيرة وما زال العدد في ارتفاع.

إنّ الإشكالية الاقتصادية تبقى سبباً في ما تشهده دولنا اليوم، من استمرار التأزم الاقتصادي والاجتماعي الذي يظهر في الفقر والامية والتخلف وانكشاف الأمن الغذائي وارتفاع نسب البطالة، خاصة بين الشباب، وزيادة نسبة الاقتصاد غير الرسمي، مع تراجع الأداء الإداري للحكومات ممثلاً بـكبر حجم القطاع العام، وتراجع التنافسية والإنتاجية، وزيادة الهشاشة في البنى الإنتاجية، وضعف الترابط والتبادل الاقتصادي العربي، وخاصة في المجالين الاستثماري والتجاري وعدم كفاءة إدارة الموارد البشرية والطبيعية والمالية، وتراجعاً في البيئة، وعجزاً مزمناً في المياه.

في خضم التطورات العالمية حالياً في إطار الثورة الصناعية الرابعة، الحاجة ملحة إلى تحول الاقتصادات العربية إلى اقتصاد المعرفة، حيث لا تزال مساهمة الدول العربية محدودة في هذا المجال، يوفر التحول نحو اقتصاد المعرفة فرص كبيرة لتعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد المزيد من فرص العمل، سواءً تعلق الأمر بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والصناعة والخدمات التي يمكنها الاستفادة من التطور التقني المتسارع لدعم الإنتاجية والتنافسية، أو ما يتعلق بالقطاعات التي ترتبط بالتقنيات الحديثة التي برزت في إطار الثورة الصناعية الرابعة مثل الذكاء الصناعي، وأنترنت الأشياء، والبيانات الكبيرة، والتقنيات المالية، وتخزين الطاقة وغيرها من التقنيات التي بإمكانها دفع معدل نمو الدول العربية. وفي ضوء هذه التحديات والفرص التي تم استعراضها، لا بد من المراجعة لمتغيرات الاقتصاد الكلي والإصلاح الاقتصادي والتي ستؤثر على أداء الاقتصادات العربية، ومنها بشكل متواصل خطة التنمية المستدامة 2030م، ولعل أهم ما تم بشأنها ومن ثم المكاسب والخسائر التي تحققت في هذا الميدان، فقد شهدت الاقتصادات العربية مجموعة من التطورات العالمية والتحويلات الإقليمية التي أثرت على أدائها الاقتصادي، والتي يمكن تقسيمها حسب التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية إلى فترتين رئيسيتين اتسمت كل منها باتجاهات متباينة لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية. تتمثل الفترة الأولى قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية عام 2008م، فيما تتمثل الفترة الثانية المرحلة بعد الأزمة المالية العالمية حتى عام 2019م، والتي تضمنت متغيرات هامة جداً منها العولمة ومرحلة ما بعد العولمة، الاقتصاد الرقمي والشمول المالي، اقتصاد المعرفة والابتكار والإبداع، والمفهوم الواسع والشامل للتنمية المستدامة، والتنوع الاقتصادي.

ثانياً : التحديات الاقتصادية الداخلية و الخارجية التي تواجه الدول العربية.

واجه العالم فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19) في اواخر عام 2019، وتفشى بسرعة ليطل كافة الدول واقتصاداتها وليحق ضرراً كبيراً في القطاع المالي والمصرفي وقطاعات اقتصادية عدة مسببة دخول الاقتصاد العالمي مرحلة الكساد، وأدت تبعات كورونا على المنطقة العربية إلى تهوي أسعار النفط وإنخفاض الطلب العالمي عليه، وإنخفاض السياحة الداخلية التي تعتمد عليها بعض الدول، وإلى تباطؤ نمو الاقتصادات العربية، وقد انعكست تداعيات الأزمة في آثار مباشرة على القطاع المالي والمصرفي و الناتج المحلي الإجمالي وبتأثر غير مباشرة تمثلت بالتباطؤ الاقتصادي في الدول العربية، وتجسدت هذه الأزمة وتبعاتها المباشرة وغير المباشرة والتدابير التي اتخذتها الدول العربية منها، بدورها في نهاية المطاف في تراجع الأوضاع الاقتصادية العامة في معظم الدول العربية، إذ شهدت الدول العربية منذ بداية فيروس كورونا، سلسلة من التبعات المتلاحقة التي

استدعت آثارها ذكريات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في عام 2008 م وظلت تلاحقه لعدة سنوات، لكن مع اختلاف كبير في مسببات الأزمة ومع حالة أعلى من عدم اليقين، فقد تأثر الاقتصاد العالمي عبر قنوات رئيسة عدة ، وهي جانب العرض، وجانب الطلب، والثقة في أسواق المال العالمية وأسواق السلع الأولية و بالتالي الناتج المحلي الإجمالي .

و قد شهد الاقتصاد العالمي انكماشاً خلال عام 2020 ، وهناك تفاؤل حذر حول آفاق نموه المستقبلية مع تخفيف الإجراءات الاحترازية والعودة للأوضاع الطبيعية ، وقد تتطور حدة سلبية الآثار الاقتصادية وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي حسب تطورات هذه الأزمة.

لم تكن الدول العربية بمعزل عن آثار الأزمة على جانبي المالية العامة والاقتصاد ، فالدول العربية وبحكم علاقاتها الاقتصادية ومكانتها العالمية توتّر وتتأثر بالأحداث والظروف العالمية، حيث أثر فيروس كورونا على نشاط الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى الآثار السلبية للركود الاقتصادي العالمي و إنخفاض الطلب خاصة في أسواق النفط الذي شهد انخفاضات حادة غير مسبوقه في الأسعار ، وبالرغم من الأثر السلبي على نمو الاقتصاد غير النفطي وما يصاحبه من تفاقم في عجز الميزانية عن المخطط له مع التزام الدول العربية بمستويات الإنفاق لدعم الاقتصاد المحلي ، إذ تأثر الأداء الاقتصادي للدول العربية في عام 2020 ، بشكل ملموس بالتداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد- 19 ، استنادا الى التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021 .

وأثر هذا الوباء بشكل رئيس على الأداء الاقتصادي في المنطقة العربية من خلال الانخفاض الحاد في حجم النشاط الاقتصادي بسبب تأثير إجراءات الإغلاق لاحتواء الوباء على عدد من القطاعات مثل السياحة والنقل وتجارة التجزئة وخدمات الضيافة مثل الفنادق والمطاعم والمقاهي. ونتج عن ذلك انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي وتسجيل زيادة كبيرة في عجوزات الموازنات العامة والدين العام، نتيجة التدابير التي اتخذتها الدول للتخفيف من آثار الوباء على الصحة العامة، ودعم الشركات والعمال في القطاع الرسمي، وتقديم الإعانات الفورية للطبقات الفقيرة في شكل تحويلات نقدية وعينية حتى لمن هم خارج شبكات الأمان الاجتماعي، وكذلك المؤسسات والأفراد العاملين في القطاع غير الرسمي .

إضافة لما سبق، تأثرت الدول المصدرة الرئيسية للنفط أيضا بصدمة اقتصادية أخرى متمثلة في انخفاض الطلب على النفط وهبوط أسعاره في الأسواق العالمية وانخفاض إنتاجه في إطار اتفاق "أوبك+" ما بين الدول أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول، والدول المصدرة الرئيسية المنتجة للنفط من خارج المنظمة. أما الدول العربية الأخرى، فتأثرت أيضا بانخفاض عائدات السياحة، وتراجع الطلب الخارجي نتيجة لتباطؤ النمو في اقتصادات أهم الشركاء التجاريين، وتباطؤ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالإضافة إلى الجائحة، واصلت الأوضاع الداخلية تأثيراتها غير المواتية على الأداء الاقتصادي في بعض الدول العربية الأخرى ، من ناحية أخرى و إستنادا إلي تقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2021 ، نما الاقتصاد في المملكة العربية السعودية بمعدل 2.8 في المانه ، بعد ان انكمش في عام 2020 بمعدل 4.1 في المانه وهو اكبر اقتصاد عربي ومن مجموعة العشرين ، ومن الجدير بالاشارة حققت جميع الدول العربية الاخرى معدلات نمو ايجابية في عام 2021 وفقا لصندوق النقد الدولي.

تأثرت تطورات الدين العام الخارجي بتداعيات جائحة كوفيد 19 -على الأوضاع المالية للدول العربية، حيث ارتفع إجمالي رصيده للدول العربية المتوفرة عنها بيانات بنسبة بلغت حوالي 8.0 في المائة، ليصل إلى حوالي 364.9 مليار دولار بنهاية عام 2020 ، مقارنة بحوالي 337.8 مليار دولار بنهاية عام 2019 بالمقابل، تراجع إجمالي خدمة الدين العام الخارجي بحوالي 11.6 في المائة، ليصل إلى حوالي 25.6 مليار دولار بنهاية عام 2020 ، مقارنة بحوالي 28.9 مليار دولار بنهاية عام 2019 مع العلم أنه من بين الدول العربية الخمس المؤهلة للاستفادة

من مبادرة تعليق سداد خدمة الديون المستحقة للدائنين الثانئين الرسميين التي أطلقتها مجموعة العشرين في عام 2020، هناك أربع دول عربية تستفيد من هذه المبادرة ممثلة في كل من جيبوتي، والقمر، وموريتانيا، واليمن، فيما لم تستفد الصومال من المبادرة.

فيما يتعلق بمؤشرات المديونية الخارجية، فقد ارتفعت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول العربية المتوفرة عنها بيانات بحوالي 3.5 نقاط مئوية، لتصل إلى حوالي 42 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بنهاية عام 2020، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 38.5 في المائة بنهاية عام 2019. جاء ذلك كمحصلة لتسارع وتيرة نمو الدين العام الخارجي، مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الذي سجل انكماشاً خلال عام 2020. كذلك ارتفعت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة بحوالي 2.8 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 14.4 في المائة بنهاية عام 2020، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 11.6 في المائة بنهاية عام 2019 (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2021).

و من أجل التصدي للجائحة و سبل التعامل معها و النهوض بالواقع الإقتصادي العربي ، لا بد من العمل على استخدام تطبيقات تخطيط الموارد المؤسسية لتشغيل أنظمتها لمعلومات الإدارة المالية ، مما يتيح الحصول على المخصصات والنفقات للاستجابة لفيروس كورونا والأوبئة الأخرى مستقبلاً ، كما ينبغي على صناع السياسات وضع خطط للطوارئ يمكن تعديل حجمها بمرور الوقت للتصدي للمخاطر الصحية والاقتصادية ومخاطر المالية العامة التي تنشأ عن حالات تفشي الأوبئة المتكررة ، و يجب على الحكومات تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وتوجيه الدعم لمستحقه، وتطوير آلية إعداد الميزانية العامة للدولة ، وتعزيز إدارة الدين العام، والنمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمارات الحكومية و القطاع الخاص، وتشجيع ودعم الابتكار والبحث العلمي والرقمنة الاقتصادية بجانب قيام البنوك المركزية بدعم الطلب والثقة عن طريق تيسير الأوضاع المالية، وضمان تدفق الائتمان إلى القطاعات السلعية ، وتعزيز السيولة في الأسواق المالية المحلية والدولية كما يجب أن تكون خطة الإصلاح محددة زمنياً، و إنشاء شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص وتقديم الدعم والتسهيلات لقطاعات الصناعات الغذائية والدوائية والقطاع الزراعي.

واجهت الدول العربية تحدي خطير يتمثل في النزاع الروسي الأوكراني ، إذ أن جذور الخلاف بين روسيا وأوكرانيا تعود إلى ضم روسيا لجزيرة القرم في العام 2016 والتي تعتبرها أراضياً روسية بينما تطالب بها أوكرانيا، والطلبات المتكررة من روسيا للغرب بتقديم ضمانات أمنية إليها ازاء أوكرانيا ونزع سلاحها التي تعتبر دولة نووية وأن تكون على الحياد .

حذر البنك الدولي من أن ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء بسبب النزاع في أوكرانيا قد يفاقم مخاوف الأمن الغذائي القائمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الدول العربية) وأن ارتفاع أسعار الغذاء العالمية قد تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي واضطرابات اجتماعية نظراً لكون روسيا وأوكرانيا من كبار مصدري القمح والذرة والشعير والزيوت النباتية لتلك الدول .

تعتمد مصر ذات الكثافة السكانية الكبيرة ، كمثل على ذلك، على أوكرانيا وروسيا بنسبة 60 في المائة من احتياجاتها السنوية من القمح ولديها مخزون استراتيجي يكفي لنهاية هذا العام 2022 وستلجأ إلى مصادر أخرى

بديلة في التوريد حسب اعلاناتها بذلك فيما إذا أستمتر النزاع ، إذ أن الارتفاع في أسعار القمح سيؤدي الى ارتفاع فاتورة الواردات من الخارج وزيادة العجز في ميزان المدفوعات .

ان الاعتماد الكبير لمعظم الدول العربية وخصوصا مصر ولبنان وليبيا واليمن على واردات القمح من روسيا وأوكرانيا يمثل تحديا للأمن الغذائي العربي وخاصة مع ارتفاع الأسعار وتأثيرها على ذوي الدخل المحدود، الأمر الذي يستدعي إيلاء الأمن الغذائي أولوية وأهمية كبرى من خلال الاستثمار في مشاريع زراعية وغذائية والاعتماد على الذات في ظل موارد مالية وفيرة وأراض قابلة للزراعة على امتداد الوطن العربي .

كما أكدت الدول العربية النفطية في إطار أوبك + ، على أهمية المحافظة على استقرار أسواق الطاقة، والحرص على تحقيق ذلك . وفي هذا السياق ، تحقق دول الخليج لمكاسب مالية غير متوقعة بزيادة مدخولاتها نتيجة لارتفاع أسعار النفط والغاز، مما سيمنحها موارد اضافية لتمويل مشاريعها الضخمة والبنية التحتية المرتبطة باقتصاد ما بعد النفط بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة، وسيساعدها في تنويع اقتصاداتها دون الحاجة الى فرض ضرائب جديدة وأن بلوغ متوسط سعر برميل النفط 100 دولار أو أعلى في العام 2022 ، فمن المرجح أن تحقق السعودية فائضا ماليا كبيرا بدلا من العجز في الموازنة الذي بلغ 4.9 في المانه من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2021 كما أن ارتفاع أسعار النفط يعد حافزا للدول المصدرة له والتي تعتمد على النفط لزيادة مواردها المالية وبالرغم من الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط، فإن تلك الاستفادة ستتخفف بسبب التضخم العالمي للسلع المستوردة من قبلها من الخارج .

إستنادا إلى مصدر الإتجاهات المحتملة في مناطق العالم بحسب مؤسسة ستراتفور (2022) ، إذ من المتوقع أن يؤدي التضخم المصحوب بالركود و ارتفاع أسعار السلع الأساسية و أسعار الفائدة العالمية المرتفعة إلى إبطاء النمو في المنطقة العربية ولا سيما بالنسبة إلى مستوردي الطاقة في المنطقة العربية ، وبشكل خاص البلدان الأكثر اعتمادا على السلع الواردة من روسيا وأوكرانيا . و إستنادا إلى هذا التقرير (ستراتفور) ، فإن دول شمال أفريقيا تعاني من التأثيرات السلبية للتضخم و ارتفاع أسعار الغذاء و السلع الأساسية ، الأمر الذي ينذر بتفاقم الأزمة الاقتصادية في دول شمال أفريقيا التي تفتقر إلى الإحتياجات المالية الكافية .

يعتبر تحقيق التكامل الإقتصادي العربي السبيل المهم و الضروري لمواجهة كل التحديات التي تواجه الدول العربية و هنا أذكر على سبيل المثال لا الحصر ، النزاع الروسي الأوكراني .

تمثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (و في إطار مواجهة كوفيد 19) ، برنامج شامل و متكامل و تحويلي ، و تمثل برنامج عمل لأجل الناس، والكوكب، والازدهار، والسلام، والشراكة. تم اعتماد خطة 2030، في سبتمبر 2015، من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهدف القضاء على الفقر، ومكافحة عدم المساواة وتغيير المناخ على مدى السنوات الـ 15 المقبلة.

تتألف الخطة من أربعة عناصر هي: الإعلان، وأهداف التنمية المستدامة، ووسائل التنفيذ والشراكة العالمية، والمتابعة والاستعراض. اعتبر المجتمع الدولي خطة 2030 خطة طموحة يمكن من خلالها تحقيق تحول كلي على المستوى العالمي في حال تم العمل بها بطريقة متكاملة قائمة في الأساس على حقوق الإنسان لتحقيق التنمية المستدامة. قسمت أهداف الخطة إلى 17 هدفاً رئيساً و169 غاية فرعية تتوافق مع أهداف الألفية لاستكمال ما لم يتم تحقيقه. تغطي خطة 2030 نطاقات واسعة من خلال الأهداف والغايات التي تعكس الترابط بين أركان التنمية المستدامة ، وفي هذا السياق ، هناك تحديات سياسية وأمنية في المنطقة، أمام تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث " النزاعات المسلحة والصراعات في دول مثل سورية والعراق واليمن وليبيا، وظاهرتي التطرف والإرهاب اللتين أصبحتا تهديدان للمجتمعات العربية، إذ تؤثر سلبيًا على مكتسباتها التنموية، كما أن زيادة موجة

المهجرين قسرياً واللاجئين والنازحين نتيجة للاضطرابات، فاقمت من الضغوط ليس على الدول المعنية والمجاورة بل كذلك على عدد من دول العالم ، إذ أن استمرار حالة الحرب والصراعات العرقية والأيدولوجيات المختلفة في المنطقة العربية بجانب كوفيد 19 ، إضافة إلى استمرار تدخل الدول الكبرى في سياسات المنطقة ، يزيد من العوائق ضد تحقيق أهداف التنمية ، ويعيق المعالجة الجذرية لكوفيد 19 و هذا يشكل بمجمله أحد أهم التحديات التي تواجه الدول العربية .

ثالثاً: إقتصاد المعرفة و التنوع الإقتصادي و البحث العلمي و دورها في تعزيز قدرة الإقتصادات العربية .

يساهم إقتصاد المعرفة و التنوع الإقتصادي و البحث العلمي بشكل جوهري في تعزيز قدرة الإقتصادات العربية ، إذ تمارس التكنولوجيا والابتكار دوراً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة ، وقد أظهرت الدراسات مدى مساهمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية ، كأداة حاسمة لتحقيق الأهداف في إطار الثورة المعرفية، وتسارع التقدم التكنولوجي، ويركز الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة على إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار ، إذ أنه عنصر أساسي في معظم الأهداف المعنية بالصحة والرفاه، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق ونمو الإقتصاد، والمجتمعات المحلية المستدامة، والمناخ، والسلام والعدل والمؤسسات القوية، وعقد الشراكات، إذ تعتبر التكنولوجيا والابتكار محورين مركزيين ترتبط وتعتمد عليهما كل أهداف التنمية المستدامة 2030 في عالمنا العربي.

واقتراناً بأهمية دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية ، ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستفادة من موضوع الابتكار، لا بد من الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة في التنمية الاقتصادية، وهي موجهة إلى الدول التي لديها هياكل أساسية متقدمة نسبياً ومنظومة جاهزة للبحث والتطوير والابتكار ، وتشمل هذه التوصيات وضع سياسات تأخذ بتطورات التكنولوجيا البازغة، وبناء القدرات البشرية المتخصصة في التكنولوجيات الحديثة، وتخصيص الموارد المالية اللازمة لتشجيع المؤسسات الوطنية على الاستثمار في هذه التكنولوجيات والمساهمة في تقدم العلوم؛ هذه تشمل المجموعة الأولى من الدول العربية، دول مجلس التعاون الخليجي، مصر، الأردن، المغرب وتونس ، بينما المجموعة الثانية من الدول العربية عليها القيام بوضع إجراءات تمويلية تحفيزية لتعزيز الابتكار الوطني ودعم ريادة الأعمال، وهي موجهة إلى الدول ذات الدخل المتوسط، التي لديها رؤى وطنية طويلة المدى ومنظومة جيدة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ، وتشمل هذه التوصيات توفير التمويل لدعم تأسيس الشركات الناشئة، ودعم البحث والتطوير في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتنظيم الأسواق المالية التي تساعد في نشر التكنولوجيات الجديدة، وتعزيز رأس المال المخاطر، وإنشاء صناديق استثمار من أجل تعزيز الابتكار.

يشكل إقتصاد المعرفة و البحث العلمي جوهر الثورة الصناعية الرابعة G4 في سياق الدول العربية والتي تعتبر تحدي كبير وحافز مهم للتقدم وخدمة التنمية الاقتصادية في الدول العربية ، من خلال إتاحة المعارف ذات الصلة، إذ شهد العالم تطورات تكنولوجية سريعة ، بفعل الاتصالات الفائقة السرعة والميسورة الكلفة، والحوسبة القوية، والخدمات السحابية والتخزين السحابي الهائل من البيانات. وقد أدت هذه التطورات إلى اعتماد منظومة الأمم المتحدة عددًا من التكنولوجيات الرائدة والرقمية، لما لها من دور أساسي في تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، على غرار البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيات أخرى من الثورة الصناعية الرابعة. لا بد من تسليط الضوء على أهمية الثورة الصناعية الراهنة والتحديات الإنمائية الرئيسية في الدول العربية. ويبين أن التطورات التكنولوجية المتسارعة أدت إلى آثار مزعزعة طالت جميع مجالات الحياة. ومع ذلك يؤدي التقارب

في التكنولوجيات إلى تحسينات لا تحصى، تظهر في آثارها الإجمالية، وقد نجحت التطبيقات المتعددة التخصصات في زيادة التحسينات وفي تحقيق إنجازات كان يعتقد أنها مستحيلة، في بعض الدول العربية والعالم.

تتيح الثورة الصناعية الرابعة بما لها من قدرة على دعم التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية، فرصاً استثمارية مربحة في مجالات عدة، منها إعادة الإعمار، والتنبؤ بالكوارث والتعافي منها، وإدارة أزمة اللاجئين وحلها، وتمكين المرأة، وصنع السياسات، والاستهلاك المسؤول للموارد الطبيعية وإدارتها المتكاملة، والتنمية الاقتصادية الشاملة، والتصنيع ذات القيمة المضافة، وهذه المنطلقات تهيء أساسيات الانطلاق للجيل الخامس G5 من التكنولوجيا في العالم وبعض الدول العربية.

لعل التحول العالمي وخاصة العربي، نحو الطاقة المتجددة ومصادر النفط غير التقليدية نتيجة تذبذب أسعار النفط وتنامي القلق لدى العديد من صانعي القرار في الدول النفطية، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي والعراق والجزائر وليبيا، بشأن المستقبل الاقتصادي والآثار المترتبة على هذا التطور السلبي على اقتصاد هذه الدول، وتأتي هذه التغيرات الاقتصادية في ظروف عالمية وإقليمية غير مستقرة؛ مما يزيد من صعوبة الأزمة، حيث تشهد مناطق الإنتاج توترات سياسية، خاصة منطقة الشرق الأوسط، وروسيا التي تواجه حرباً باردة جديدة مع الطرفين الأوروبي والأمريكي، فضلاً عن العوامل المناخية الدافعة لزيادة الاستهلاك العالمي خلال فصل الشتاء، والتي كان من المفترض معها أن تزيد أسعار النفط لا أن تنخفض. لذا لا بد من الوقوف على الأسباب والسيناريوهات الكامنة وراء انخفاض سعر النفط، على نحو يمكن معه طرح عدد من البدائل لمواجهة التداعيات المحتملة.

تعمل الأمم المتحدة بشكل دوّوب، بمساندة الدول لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خططها التنموية الوطنية والمتابعة الإقليمية، والتي تشمل إقتصاد المعرفة والتنوع الإقتصادي و البحث العلمي، ورصد التقدم المحرز بالاستناد إلى البيانات الرسمية، مؤكدة على الحاجة إلى اعتماد مسار يعزز آليات الحوار وبناء الشراكات لكي تعود خطة التنمية المستدامة بفوائدها على الجميع، وضمان ألا يتخلف أحد عن مسار التنمية. وبما أنه لا توجد أجندة للتنمية تناسب الجميع، فإن كل دولة عربية وضعت خطة عمل إنمائية خاصة بها، طبقاً لظروفها المحلية ومستوى التنمية فيها. ويجب أن تكون خطط التنمية الوطنية متوافقة مع الرؤية التحويلية لأهداف التنمية المستدامة والمقاصد المرتبطة به، وأن تأخذ في الحسبان التداخل والتضافر بين القطاعات المترابطة، كقطاعات الغذاء والماء والطاقة التي تحتاج تشابكاتها المعقدة إلى تحقيق التوازن بين نواحيها المختلفة لضمان أمن توافرها.

يظل الهاجس الرئيسي لبعض الدول العربية يتمثل في كيفية تأمين تمويل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة، وكيف يكون تمويلًا مستدامًا قادرًا على تنظيم وزيادة الموارد المحلية من خلال نظم أفضل وأكثر كفاءة نحو تحصيل الضرائب ودمج القطاع غير الرسمي داخل القطاع الرسمي للدولة وتفعيل أدوار للمجتمعات المحلية أكثر استقرارًا، وهنا تبرز الأدوار المطلوبة من البنوك العامة والخاصة، والمؤسسات الوطنية التنظيمية المالية، لتقديم الحوافز المطلوبة لدعم دور القطاع الخاص والمجتمع المدني. تشكيل الصناديق السيادية، وشركات التأمين ومؤسسات العطاء الاجتماعي، و التمويل المستدام، المدخل الأكثر أهمية لضمان نجاح سياسات وبرامج خطة التنمية المستدامة، وبه يمكن تحويل الإرادة السياسية لقدرة تنفيذية واعية، لذا يأتي التمويل المستدام على قمة اهتمامات الدول العربية، في دعم إقتصاد المعرفة والتنوع الإقتصادي و البحث العلمي في تعزيز قدرة الإقتصادات العربية.

تتمتع الدول العربية بوفرة كبيرة في مصادر الطاقة المتجددة، خاصة الشمسية وطاقة الرياح، حيث تقع معظم هذه الدول في الحزام الشمسي، متمتعة بأعلى فيض إشعاعي شمسي على مستوى العالم. كما تتمتع معظم دول المنطقة أيضاً بإمكانات جيدة في مجال طاقة الرياح لتوليد الكهرباء، علاوة على مصادر الطاقة المائية وطاقة الكتلة الحيوية. وفي إطار تخفيض الاستهلاك المستقبلي من النفط والغاز، وللحفاظ على البيئة وتخفيض الانبعاثات من محطات التوليد الحرارية، توجه العديد من الدول العربية إلى زيادة الاعتماد على التوليد الكهربائي من محطات التوليد التي تعمل على الطاقات المتجددة. وقد حققت الإمارات والأردن ومصر والسودان وموريتانيا شوطاً كبيراً في هذا المجال، وقطعت السعودية وتونس والجزائر بعض التقدم، بينما تسعى باقي الدول العربية للتوسع في استخدام تلك الطاقات في مجال التوليد الكهربائي .

تعتبر الطاقة المحور الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار والتقدم في الدول العربية، ومصدر مهم من مصادر الدخل القومي لعدد كبير من الدول العربية أخذاً في الاعتبار فعالية إدارة وتنويع مصادرها الأولية، وتحسين كفاءة وترشيد استخدامها وتوافر تكنولوجياتها، وتأمين الحصول عليها بأسعار مقبولة من جانب المستهلك، وقد أولت الدول العربية، خلال العقود الماضية، اهتماماً كبيراً بقطاع الكهرباء، وتمكنت من تحقيق إنجازات ملموسة في إنشاء وتطوير بنية هذا القطاع، والطاقة المتجددة هي الطاقة المستمدة من المصادر التي يمكن أن تعيد الطبيعة توليدها بشكل مستمر ، وبدون تدخل الإنسان، مثل المياه وطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية والكتلة الحيوية. تتميز الطاقة المتجددة عن الوقود الأحفوري نفاً، فحم وغاز طبيعي بأن مصادرها طبيعية وغير ناضبة، ومتوفرة في الطبيعة، ومتجددة باستمرار، كذلك فهي طاقة نظيفة لا ينتج عن إنتاجها تلوث بيئي.

هناك تجارب مهمة في التعامل مع هذه القضية ، إذ تعتمد بلدان مثل النرويج وكندا وأستراليا أيضاً بشكل أساسي على صادرات السلع الأساسية، بما في ذلك نسبة كبيرة من الهيدروكربونات، لكنها أصبحت أيضاً اقتصادات مواتية للأعمال التجارية القائمة على المعرفة. ولا يوجد سبب يبرر عدم قدرة الدول العربية على اتباع الطريق نفسه لقيادة مرحلة التحول المقبلة في الطاقة، ومن المؤكد أن الاستجابة الصحيحة لتحديات التحول المقبل للطاقة، ليست مجرد إنفاق النقد في جميع المجالات، على أمل أن يدرّ عائدات في نهاية المطاف. وينبغي على حكومات الدول العربية ضمان أن يكون لجميع استثماراتها معنى اقتصادي، خاصة بعد انخفاض عائداتها النفطية السنوية إلى أقل بكثير من مستوياتها قبل عدة سنوات.

لعل من البديهي ، أن موازنات دول مجلس التعاون الخليجي والعراق والجزائر وليبيا ورؤيتها لعمليات الإنفاق تعتمد بشكل أساسي على أسعار النفط، وبالتالي فإن انخفاض الأسعار أو إرتفاعها سيؤثر على ميزانياتها، كما أن اقتصاداتها المعتمدة على النفط تشكل أيضاً نقطة ضعف نتيجة لتذبذب أسعاره وتأثره بالعديد من العوامل الخارجية، ولمواجهة هذه المخاطر والإشكاليات السابق ذكرها في هذا البحث ، تتوافر العديد من الوسائل أمام هذه الدول، وأهمها (الموازنة العامة للدولة، وتفعيل مصادر الدخل غير النفطية)، حيث تعد الموازنة العامة للدولة بمنزلة الواجهة الأولى التي تواجه بها الدولة المصدرة للنفط مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعاره، أي أنها المدخل الذي يمكن للحكومة من خلاله امتصاص الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط وتلافي عدم انتقاله أو التقليل من حدة انتقاله إلى باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، وهذه الوسائل هي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2019):

- خفض الإنفاق والتركيز في ضبط أوضاع المالية العامة على احتواء نمو النفقات الجارية، خاصة أجور القطاع العام، وتحديد أولويات النفقات الرأسمالية، وتعزيز الإيرادات غير النفطية.

- اعتماد سياسة مالية تعمل على زيادة تنويع مصادر الإيرادات المالية للدولة، وتوجيه السياسة المالية لزيادة الإنفاق الاستثماري.

- وضع سياسة مالية واقتصادية تأخذ موضوع مخاطر تقلبات أسعار النفط بعين الاعتبار عند إعداد الموازنات، مع وضع سياسات خاصة للتحوط من شأنها معالجة اختلالات الموازنة (العجز والفائض).

- تقليص دعم أسعار الطاقة، وتقليل خسائر هدر الطاقة، وذلك بتطبيق إجراءات ترشيد الطاقة و سن القوانين لإيقاف هدر الكهرباء في المستقبل القريب.

- استخدام الفوائض المتحققة من السنوات السابقة في معالجة هذه الاختلالات، حيث عملت هذه الدول على تراكم أصول خارجية رسمية كبيرة، مما سيسهل عليها تجاوز حالة التراجع المؤقت في الدخل النفطي، وتوجيه مخصصاتها للإنفاق الاستثماري، ودعم البحث والتطوير والابتكار كمصادر لتحقيق النمو والتنوع الاقتصادي.

- اعتماد مصادر الطاقة المتجددة، بالنسبة إلى اقتصادات الدول العربية، حيث ثمة بريق أمل في مصادر الطاقة المتجددة، لأن بعض هذه التقنيات ملائم تمامًا لظروف الدول العربية وهذا صحيح بالأخص في حالة الطاقة الشمسية الضوئية، فضلاً عن الاستفادة من احتياطات الغاز.

- توسيع سلسلة القيمة، وربما أهم إجراء يمكن أن تتخذه الدول العربية للتهيؤ للتحول العالمي المقبل للطاقة، يتمثل في دمج سلسلة القيمة الهيدروكربونية باتجاه التكرير والبتروكيماويات والأنشطة الصناعية، مثل صهر المعادن، والتي تتطلب مدخلات كبيرة من الطاقة. وهذه أنشطة موجهة نحو التصدير، حيث تتمتع منطقة الشرق الأوسط بميزة تنافسية هامة، بسبب احتياطياتها الهيدروكربونية الرخيصة نسبيًا، وموقعها الجغرافي في منتصف الطريق بين أوروبا وآسيا وإفريقيا، وهو ما يجعلها مكانًا محتملًا للصناعات التي تستهدف أسواق تلك المناطق الثلاث، وفي الواقع وتحديدًا عندما تكون أسعار الطاقة العالمية منخفضة، يكون من المنطقي أكثر من أي وقت مضى، القيام بأنشطة ذات قيمة مضافة قريبة من مصدر الطاقة، إذ إن زيادة القيمة المضافة تخفض نسبة تكلفة النقل على القيمة الإجمالية للسلع .

رابعاً : سبل تعزيز قدرة الاقتصادات العربية و ضرورة تحقيق خطوات متقدمة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

أن قضية التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة تعتبر من أهم القضايا التي تواجه العمل العربي المشترك، وأهميتها في تعزيز قدرة الاقتصادات العربية ، والتي يجب أن ينتبه العالم العربي لها في ظل التطورات الاقتصادية الدولية، والتكتلات الاقتصادية الدولية .

أن للتكامل الاقتصادي، بعدان أساسيان، الأول اقتصادي لتعزيز فرص التعاون الاقتصادي والتجاري وأحياء فرص التكامل التنموي بجانب التعاون الاجتماعي والثقافي وغيرها، والثاني سياسي لتوفير الأمن والاستقرار، حيث تشكل الدول أحياناً كتلتا لأسباب غير اقتصادية مثل الأمن القومي والسلام، وهذه الأمور من غير المحتمل أن تكون متوفرة بدرجة كافية في ظل غياب شكل معين من التدخل مثل إقامة منطقة جوار أو اتفاقية تكامل إقليمي .

أن الأهداف السياسية لاتفاقيات التكامل أو التعاون الإقليمي تكون هامة وأحياناً ملحة، ولكن ما زال هناك رغبة في أنها تتحقق بكفاءة وأن يراع صانعو السياسة تكاليفها ومنافعها الاقتصادية، إذ أن التجارة والاستثمار يمكن أن يكونا قوة هامة لتكوين وتدعيم العلاقات السياسية بين الدول، لأن تكوين اتفاقية تكامل إقليمي أو إقامة منطقة جوار يزيد دائماً التجارة والاستثمار بين الشركاء، وفي الواقع يكون هذا حقيقي عندما تكون اتفاقية التكامل

الإقليمي بين شركاء متوازنين نسبياً، والتي ترغب حكوماتهم أصلاً في تحسين الأمن وهذا العامل متوافر فيما يخص الدول العربية، وأيضاً عندما تكون المنافع والتكاليف من اتفاقية التكامل الإقليمي، موزعة بطريقة عادلة نسبياً .

ويهدف التكامل الاقتصادي العربي إلى جعل المنطقة العربية، "منطقة سلام واستقرار واكتفاء" من خلال دعم وتعزيز التعاون الاقتصادي وإطلاق الحوار السياسي والتعاون الاجتماعي والثقافي وغيرها، حيث يتحقق التكامل الاقتصادي من خلال حوار اقتصادي منظم بين جميع الأطراف يغطي كافة مجالات سياسة الاقتصاد الكلي، التجارة، والصناعة، والاستثمار، والسياحة، والنقل، والبيئة والتنمية المستدامة، والزراعة والمياه والطاقة وغيرها، وكذلك يتم من خلال تبادل منتظم للمعلومات والأفكار في كل قطاع للتعاون، بما في ذلك اجتماعات المسؤولين والخبراء، ومن خلال نقل المشورة والخبرة والتدريب، وتنفيذ الأنشطة المشتركة مثل الحلقات الدراسية وورش العمل، ومن خلال المساعدات الفنية والإدارية والتنظيمية . يمتد التعاون الاقتصادي من أجل التكامل ليشمل التعليم والتدريب والتعاون العلمي والتكنولوجي، عن طريق تحفيز الابتكار التكنولوجي، ونقل التكنولوجيا الحديثة ونشر المعرفة الفنية، ويمتد التعاون الاقتصادي ليشمل مجال البيئية والتنمية المستدامة، من خلال منع تدهور البيئة، والسيطرة على التلوث وتأكيد الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بهدف ضمان التنمية المتواصلة ، لاسيما في مرحلة الرؤى الوطنية 2030 .

تتوافر في الوطن العربي جميع مقومات التكامل الاقتصادي، مما يجعل قضية التكامل ليست فقط ممكناً، بل متميزاً عن سواه من تجارب الدول الأخرى وذو خصوصية تختص بها ، إذ يعتبر الوطن العربي من أغنى مناطق العالم في احتياطي البترول الخام وتشكل حصة الدول العربية من أجمالي الاحتياطي المؤكد العالمي 55.7 في المائة، وتشكل 26.5 في المائة من أجمالي الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي عام 2017، ويعتبر الوطن العربي سوق واسعة قوامها 431 مليون نسمة، وهي سوق مؤهلة لتحقيق التكامل الاقتصادي، ونتاج محلي إجمالي للدول العربية بلغ 2.43 تريليون دولار أمريكي عام 2020 .

إن التكامل الاقتصادي العربي يتحقق من خلال مجموعة متكاملة من المداخل، أولها المدخل التبادلي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الاتحاد الجمركي العربي والسوق العربية المشتركة، بالتزامن ثانياً مع المدخل الإنتاجي أي الاستثمارات العربية المشتركة من خلال تفعيل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية المعدلة (2013) واتفاقية الاستثمار الجديدة التي من المؤمل الانتهاء منها هذا العام 2022 مع ثالثاً مدخل البنية الأساسية، الربط الكهربائي العربي، الربط البري العربي بالسكك الحديدية، الربط البري للطرق، الربط البحري بين الموانئ العربية وربط شبكات الانترنت العربية، مع ضمان حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول العربية . ويتعزز التكامل ويدعم بالأمن المائي العربي والأمن الغذائي العربي والأمن الإنساني العربي ، وان عدم تحقيق هذه الحزمة من العوامل ، أو تحقيق جزء بسيط منها ، يؤدي إلى حدوث خلل في مسيرة السوق العربية المشتركة والتكامل الاقتصادي العربي .

على الرغم من الظروف والمقومات التي تزيد من فرص نجاح منطقة التجارة الحرة العربية بعد تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل على السلع العربية المتبادلة بنسبة 100 في المائة من تلك التي كانت مطبقة في نهاية عام 1998، إلا أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي لهذه المنطقة واهم دليل على أن ذلك تدني مستوى الأهمية النسبية للتجارة العربية البيئية ، ومن أهم هذه المشاكل ما يلي :

1. ضعف القاعدة الإنتاجية العربية وعدم اكتمال البنية الأساسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .
2. مازالت تشكل القيود غير الجمركية صعوبات للمستثمرين والتجار، وعلى الرغم من تخفيض التعريفات الجمركية إلى الصفر إلا أنها لم تحقق زيادة في التدفقات التجارية نظراً لعدم التزام الدول بإزالة كافة القيود الإدارية والنقدية والكمية .
3. ضعف وسائل النقل البري والبحري، والاتصالات وأنواع اللوجستيات بشكل عام، خاصة إذا علمنا أن هذه الوسائل ضعيفة بين المشرق والمغرب مما يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي تكون منعقدة ومتدنية ، وهذا

يؤكد اعتماد التبادل التجاري العربي على الدول المتقاربة جغرافياً، وهذا يتطلب إنشاء شبكة خطوط نقل وشحن واتصالات كافية لتسهيل عملية التبادل التجاري .

4. أثرت الخلافات السياسية الظرفية بين الدول العربية، والتوازنات القطرية سلباً على أداء أجهزة العمل العربي باتجاه تحقيق التكامل الاقتصادي إذ لم يتم تنفيذ العدد الكبير من قرارات القمم العربية الدورية والاقتصادية بسبب مشكلة التمويل وأسباب أخرى، مما شكل عائقاً خطيراً في مسار السوق العربية المشتركة .

أن الفجوة بين الواقع الذي نعيشه والطموح الذي نتمناه وكذلك بين القرار الجماعي ووضعه موضع التنفيذ، هي ما يراه المواطن العربي اليوم حين يقوم بتقويم العمل العربي المشترك والنجاحات المزعومة التي لا يرى لها أثر فعلياً في حياته. أن الذي ينظر إلى مؤسسات واجتماعات وتقارير الجامعة العربية ويسأل عن حق: أين التعاون الوثيق بين الدول العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية: هل يسافر المواطن العربي ويقوم بحرية وأمان بين الدول العربية؟ هل تنتقل الموارد الاقتصادية بحرية؟ هل نظم التعليم متناسقة؟ هل هناك مشروعات اقتصادية عملاقة تجمع الدول العربية؟ وأين الخطوات التي اتخذت لبناء السوق العربية المشتركة؟ هذه الأسئلة وغيرها أسئلة مشروعة. علينا أن نواجهها ونحاول الإجابة عليها أن أردنا أن نواكب العصر وتحمل راية العمل العربي المشترك في المستقبل .

فمن ناحية، سادت العالم موجة من الانفتاح المتبادل والاشتراك في القضايا والاهتمامات والروابط الاقتصادية، فتحوّلت العلاقات ومسارات التفاعل الاقتصادي على مستوى العالم من الاستناد إلى الأطر الإقليمية ومعيار التقارب الجغرافي وهو ما تجسد في صيغ تكاملية ثنائية أو إقليمية، لتتجه بشكل كلي تقريباً إلى التعاون القائم على المصالح الاقتصادية بغض النظر عن الاعتبارات الجغرافية أو السياسية ودون التقيد بصيغ تنظيمية دائمة خاصة الثنائي والإقليمي منها. لكن يلاحظ أن العالم شهد بالتوازي مع هذا المسار صعوداً في التوجه نحو (عولمة التكتلات الاقتصادية)، بمعنى أن الاستغناء عن الصيغ التنظيمية محدودة النطاق جاء لمصلحة صيغ تنظيمية واسعة النطاق وغير محكومة بالأطر الإقليمية أو عامل التجاور الجغرافي التقليدي، والمثال الأبرز في ذلك هو منظمة التجارة العالمية .

ومما ساعد على تأثر الدول العربية إجمالاً بالعولمة وتداعياتها التشابه بين الاقتصادات العربية بشكل عام، وفي نطاق كل مجموعة بصورة واضحة، فالدول العربية كافة تشترك في الاعتماد على مصدر دخل واحد رئيسي، النفط في بعضها، الزراعة في بعض آخر، والسياحة في البعض الثالث، وكذلك في انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي ، هذا القطاع الذي يمثل القوام الأساسي لأي اقتصاد قوي. وبالنظر إلى مجموعة الدول العربية غير الخليجية، نجد أنها تتشابه كثيراً في أوضاعها وخصائصها الاقتصادية، وهو ما ينطبق أيضاً على مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الأمر الذي جعل الظروف والمعطيات الاقتصادية على الجانبين مهيةاً للانفتاح على العالم الخارجي وفي نفس الوقت قابليتها للتكامل البيئي فيما بينهما معاً .

لا بد هنا مناقشة تصور حول كيفية بناء قاعدة عربية تكاملية بعيداً عن الاقتصاد الريعي ومخاطره وتقلباته ، حيث اتجهت الدول العربية بشكل عام نحو تطبيق آليات اقتصاد السوق والحد من دور الدولة المركزي في إدارة وتسيير العمليات الاقتصادية، في محاولة لاستنهاض تلك الاقتصادات وملاحقة الاقتصادات المتقدمة. والجدير بالذكر هنا ما قامت به الدول العربية من جهود حثيثة ومتواصلة للخروج من دائرة المورد الواحد، والانعصار في نطاق الاقتصاد الريعي، وهو ما نجحت فيه بالفعل إلى حد كبير خاصة في اتجاه تخصيص الاستثمارات والعوائد النفطية لبناء هياكل اقتصادية جديدة ، وهو ما تمثل في التوجه بقوة نحو تسريع عملية التحول الهيكلي من اقتصاد أولى تسيطر عليه القطاعات الأولية (الزراعة والمناجم)، الى اقتصاد صناعي حديث (الصناعات التحويلية والخدمات الانتاجية) الذي سيفضي في نهاية المطاف الى تنويع الاقتصاد .

تعمل السياسات القطاعية العربية (الزراعة والصناعية والخدمية) في إطار الجامعة العربية (العربية والخليجية) بالتنسيق والتعاون وحسب الميزة التنافسية للسلع والخدمات المتوافرة في جميع الدول العربية على توجيه الاستثمار الخاص والعام نحو مجموعة من الأنشطة المستهدفة ذات القيم المضافة المرتفعة ، من خلال السيطرة على أكبر قدر من سلسلة القيم المضافة عبر تصنيفها وتحويلها الى منتجات وسيطة ونهائية ، والانتقال من نظام قائم على استغلال الموارد الطبيعية الى انتاج السلع ذات التقانة المتقدمة . ان سرعة هذه العملية سوف

تحددها هذه الموارد الطبيعية والمزايا النسبية وكذلك حجم الاقتصاد والذي يحدد مستوى الطلب ونوعيته ، بالإضافة الى درجة الانفتاح وطبيعة السياسات التنموية وعلاقتها بالتحول الهيكلي وتنويع الاقتصاد .

بدأت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تخطو خطوات جيدة باتجاه الانتقال إلى الإتحاد الجمركي ، و لغرض الانتهاء من متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، (بهجت ابو النصر ، 2022) ، لا بد من بحث كيفية تطوير وتحديث منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والإقليمية، بحيث يتم إدماج الموضوعات الأخرى ذات الصلة بالتجارة للمنطقة، والتي أوضح التطبيق أنها تعد ضرورية ولازمة لتعزيز التجارة البينية العربية وعملية التكامل الاقتصادي العربي ، و أن يتم التفاوض على شكل مجموعات واستخراج السلع التي من الصعب اتخاذ قرار بها ورفعها إلى القادة لاتخاذ قرار بشأنها. ومن الجدير بالإشارة ، يجب أن يكون هناك اتفاقية وبروتوكول يتم التوقيع عليه من كافة الدول فيما يخص الإتحاد الجمركي العربي ، كما يجب أن يتم تعزيز آلية فض المنازعات المطبقة في إطار المنطقة والتي ستطبق داخل الإتحاد الجمركي العربي ، كما يجب دعوة القطاع الخاص إلى المشاركة الفعالة في الكشف عن الإجراءات المقيدة للتجارة التي قد تتخذها أي من الدول الأعضاء.

لعل من المتطلبات الأساسية لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية ، تسهيل اجراءات التبادل التجاري بين الدول العربية و تحقيق التقارب التنظيمي للقواعد والمقاييس واللوائح التنظيمي بين الدول العربية ، و تبسيط المستندات والوثائق الخاصة بالمعاملات الجمركية و الإصدار والتبادل الالكتروني لشهادات المنشأ و معالجة تكاليف المرتبطة بانتقال السلع والأمور اللوجستية ، كما يجب رفع كفاءة الادارات الحدودية لتسهيل حركة العبور وتقليل زمن انتظار الحاويات ، و السعي نحو إنشاء سلاسل توريد بديلة، والاستعاضة قدر الإمكان بالواردات العربية عن طريق إنتاج قطع الغيار والمنتجات محلياً أو البحث عن مصادر أخرى لتغطية متطلبات الفترة القادمة.

هناك ربط جدلي وعضوي ومصيري بين الأمن القومي العربي و المتطلبات الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي و تعزيز قدرة الاقتصادات العربية، حيث أن الخلل في أي منهما يؤثر على الآخر بشكل كبير، إذ تسعى الدول إلى الدخول في تكامل معاً لما يترتب عليه من تحسين في أداء اقتصادات الدول المشاركة في التكامل ويشمل رفع كفاءة تخصيص الموارد المتاحة لهذه الدول ، تعظيم الرفاهية التي تعود على مواطنيها ، وتفادي الصراعات المسلحة التي تنشأ عن محاولات استلاب دول لموارد أخرى ، وسعيها إلى تعظيم ورفاهية مواطنيها على حساب الآخرين ، ومن ثم يمكن من إشاعة السلام ، وهذا يعني إن التكامل الاقتصادي والأمن القومي هما وجهان لعملة واحدة ، الأمن والتنمية .

أن الفجوة بين الواقع الذي نعيشه والطموح الذي نتمناه وكذلك بين القرار الجماعي ووضعه موضع التنفيذ، هي ما يراه المواطن العربي اليوم حين يقوم بتقويم العمل العربي المشترك والنجاحات المزعومة التي لا يرى لها اثر فعلياً في حياته. أن الذي ينظر إلى مؤسسات واجتماعات وتقارير الجامعة العربية ويسأل عن حق: أين العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك بينما الدول العربية تختلف – بل أحياناً تتناحر- فيما بينها حول القضايا العربية الكبرى؟ أين اتفاقية الدفاع المشترك، أين مجلس الأمن والسلم العربي حين تعرضت دول عربية مستقلة للغزو والتقسيم والاحتلال؟ وكيف لم تفلح كل هذه المؤسسات في تحقيق تقدم ملموس في القضية الفلسطينية؟ وابن صوت الشعوب في عمل الجامعة العربية؟ وأين هي محكمة العدل العربية؟ أين التعاون الوثيق بين الدول العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: هل يسافر المواطن العربي ويقوم بحرية وأمان بين الدول العربية؟ هل تنتقل الموارد الاقتصادية بحرية؟ هل نظم التعليم متناسقة؟ هل هناك مشروعات اقتصادية عملاقة تجمع الدول العربية؟ وأين الخطوات التي اتخذت لبناء الوحدة العربية المنشودة؟ هذه الأسئلة وغيرها أسئلة مشروعة. علينا أن نواجهها ونحاول الإجابة عليها أن أردنا أن نواكب العصر وتحمل راية العمل العربي المشترك في المستقبل (الدكتور نبيل العربي، 2014).

ولعل اهم سبل تعزيز قدرة الاقتصادات العربية هو انه لا بد من تطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك من خلال تطوير الجامعة العربية وإدخال تعديلات على ميثاقها وتوفير آليات لمواجهة المسؤوليات التي تكلف بالاضطلاع بها وهو ما أكدت عليه القمة العربية في الدوحة (2013) بضرورة تطوير العمل العربي المشترك والذي عرض في القمة في الكويت (2014) ، والقسم اللاحقة التي نظرت في الموضوع .

أن عدم الالتزام بتنفيذ ما اتفقت عليه الدول الأعضاء يستحق منا وقفة وبعض التأمل فقد يكون من المفهوم إلا تلتزم الدول باتفاقيات وقعت منذ عقود طويلة غالباً من قبل نظم حكم مختلفة وربما كانت بنودها أكثر طموحاً من قدرة الدول على التنفيذ أو كان عدم الالتزام مشتركاً بين عدد كبير من الدول الموقعة على الاتفاقية، أما الذي يستحق منا الوقفة والتأمل فهو توقيع الدول الأعضاء على اتفاقيات جديدة أو تعديل الميثاق لإنشاء هيئات وقواعد جديدة، ثم عدم تفعيل هذه الهيئات والقواعد مطلقاً (الدكتور نبيل العربي، 2014).

أن هذه التطورات وغيرها تفرض على الدول العربية وضعها في الاعتبار عند التخطيط لصيانة الأمن القومي العربي وعلاقات الدول العربية بدول الجوار والعالم الخارجي. كما أنها تضع الجامعة العربية - بل والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية عامة - على المحك ، وما التطورات التي تحصل في جزء منها إلا رد الشعوب على عجز المؤسسات القائمة على مواكبة هذه التغيرات بفاعلية. أن التغيرات التي حصلت في عدد من الدول العربية، شكلت اختباراً لفاعلية الجامعة العربية فبرغم أن المادة الثانية من الميثاق قد جعلت أهداف الجامعة العربية النظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها، إلا أن هذه المهمة ظلت الأقل حظاً في الجهد العربي المشترك، لتناقضها مع الرؤية التقليدية لسيادة الدول الأعضاء ولمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وهي الرؤية التي لا تأخذ بعين الاعتبار التطورات والتغيرات التي طرأت على هذين المبدأين خلال العقود الستة الأخيرة. ومن ثم، ونتيجة إجماع عن مواكبة هذا التطور، إضافة لعدم التزام الكثير من الدول الأعضاء بما يتم الاتفاق عليه، أصبحت الجامعة العربية، في حالات كثيرة بكل أسف وكل أمانة، عاجزة عن مواجهة أزمات تعصف بكيان بعض الدول العربية (الدكتور نبيل العربي، 2014).

وفيما يتعلق بالأمن المائي العربي الذي يعد بحق من المتطلبات الاقتصادية الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فقد أجمعت الدراسات التي أجرتها المنظمات العربية والإقليمية والدولية المتخصصة على أن المنطقة العربية ستواجه عجزاً مائياً كبيراً في المستقبل ، حيث بدأت تداعياته ومؤشراته في الظهور، كما في مشكلته نهري دجلة والفرات، مياه نهر النيل (سد النهضة) وتداعياتها ومشاكل المياه بين الدول العربية وإسرائيل ، وغيرها، وهذا يهدد الأمن القومي العربي. وبخصوص الأمن الغذائي العربي، فقد ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية للسلع الرئيسية من حوالي 24.9 مليار دولار في عام 2007 ، وبلغت عام 2011 حوالي 34.4 مليار دولار، وفي عام 2012، 35 مليار دولار ارتفعت إلى 35.3 مليار دولار عام 2020 ، وتعود أسباب تفاقم العجز الغذائي إلى ضعف أداء القطاع الزراعي بسبب عدم معالجة المشكلات الهيكلية المزمنة في بنية هذا القطاع، والتي باتت تندرج بأخطاء فادحة على مستقبل الأمن الغذائي العربي وبالتالي تهديد الأمن القومي العربي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2021).

إن صيانة واستعادة الأمن القومي العربي ، يستوجب من الدول العربية أن تسعى سعياً جاداً نحو تعزيز التكامل فيما بينها على كل الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وربط المصالح الذاتية لكل دولة عربية بالمصلحة العربية العليا لسببين، الأول لأنه ما تواجهه من تحديات يتجاوز قدرة أي دولة عربية منفردة والثاني أن غياب التكامل الاقتصادي العربي يؤدي إلى انهيار الأمن القومي العربي ، إذ أن الدول العربية على الصعيد الوطني في هذه المرحلة تواجه عدة تحديات يتطلب على الصعيد العربي الولوج في بلورة سياسية عربية مشتركة للتعامل مع قضية التنمية الإنسانية الشاملة ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتكاملة والمتداخلة، إذ أن الفقر وسوء التعليم والاختلال الحاد بين القطاعات الاقتصادية وبين المناطق في عدد من الدول وازدياد تفشي البطالة وخاصة بين الشباب وتراجع دور الدولة كضامن وموازن في الرعاية الاجتماعية، كلها عناصر تستدعي التعامل معها ضمن مفهوم التكامل المتعدد الأشكال والسرعات فالتكامل الاقتصادي العربي كما علمتنا تجارب التكامل الإقليمي في العالم يوفر أفضل وسيلة وأنجعها للتعامل بنجاح مع هذه التحديات التي تمس أمن ومصالح جميع الدول العربية.

يمثل برنامج العمل الصادر عن القمم العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بالكويت: 20 يناير/ كانون الثاني 2009، قمة شرم الشيخ (2011)، وقمة الرياض(2013)، خريطة طريق مستقبلية، أو بمثابة إستراتيجية عربية اقتصادية واجتماعية، ترمي إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي والارتقاء الاجتماعي والتنمية المستدامة لجميع الدول العربية من خلال السعي الحثيث لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

ويؤكد البرنامج على تحقيق أهداف منطقة التجارة حرة العربية الكبرى، ورفع حجم التجارة البينية العربية، من خلال الإسراع في تحقيق التكامل الإنتاجي، وزيادة القدرة التنافسية للسلع العربية في الأسواق العربية والدولية، إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع العربية البينية، زيادة كفاءة التجارة العربية البينية، إعداد مواصفات موحدة للسلع العربية تتوافق مع المواصفات الدولية، استكمال المفاوضات الجارية في مجال تحرير تجارة الخدمات، وحث كافة الدول على المشاركة فيها. يتم ذلك من خلال خطة قصيرة الأجل لاستكمال بناء منطقة التجارة الحرة العربية وذلك من خلال إزالة كافة العقبات التي تواجه تطبيقها وفي مقدمتها استكمال قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية، وبناء القدرات للدول العربية الأقل نمواً، تكثيف متابعة تطبيق المنطقة، واستكمال البنية المؤسسية للمنطقة.

والتحرك نحو إقامة الاتحاد الجمركي العربي خلال الفترة بتنفيذ البرامج التالية : برنامج الإعداد والتحصير لإقامة الاتحاد الجمركي، البرامج الأساسية لبناء الاتحاد الجمركي العربي، برامج البناء المؤسسي للاتحاد الجمركي واليات عمله، برامج داعمة لإقامة الاتحاد الجمركي كما تم توضيحه في الفصل الثاني ، على الرغم من تحقيق تقدم ملموس في إقامة الاتحاد الجمركي . ولجعل الأسواق العربية أكثر جذباً للاستثمارات العربية، يتطلب من الدول العربية القيام بتهيئة المناخ الاستثماري ، وتعزيز الاستفادة من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ، التي هي في اطار (اعداد اتفاقية جديدة للاستثمار في الدول العربية) و تشجيع الاستثمار الخاص في المجالات الزراعية والصناعية، وفي البنية الأساسية، وأخير تعزيز دور محكمة الاستثمار العربية .

ان القطاع الخاص ركيزة للعمل الاقتصادي والتنموي المشترك، وتشجيعه يتطلب قيام القطاع الخاص بمسؤوليات متزايدة في النشاط الاقتصادي بالدول العربية، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص، تسهيل إجراءات انتقال رجال الأعمال والمستثمرين العرب، وتشجيع وتسهيل الاستثمار العربية الخاص في الدول العربية. لقد ساهمت مبادرة دولة الكويت ، في القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية(2009)، بشأن توفير الموارد المالية (ملياري دولار) لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، في توفير قروض صغيرة ومهمة لصغار المستثمرين، وتؤدي دور مهم في تمويل هذه المشاريع. ولعل هذه المبادرة تصب في اتجاه تحسين التمويل ولكنها لإغراض خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة حصراً.

ومن اجل تحقيق مستويات أفضل من المعيشة لمواطني الدول العربية، وتلبية الطلب المتزايد على الطاقة بمختلف صورها، يتعين على الدول العربية استكمال مشروعات الربط الكهربائي العربي، وتوسيع شبكات الغاز الطبيعي، تنمية استخدام مصادر الطاقة المتاحة ومنها: الطاقة المتجددة ، الطاقة النووية للأغراض السلمية، كفاءة استخدام الطاقة في الإنتاج والاستهلاك، تنمية استخدام الطاقة الشمسية ودعم البحوث اللازمة لتطويرها، وضع الإطار التشريعي لإنشاء السوق العربية للطاقة الكهربائية. ويقتضي تحقيق أهداف استكمال وتقوية الربط بين الدول العربية، أعداد مخططات عامة لربط الدول العربية بمحاور رئيسية من الطرق والسكك الحديدية استنادا إلى دراسات فنية، واستكمال البنية الأساسية لشبكات الربط البري بالطرق والسكك الحديدية استنادا إلى دراسات فنية، وتنفيذ اتفاقية تحرير النقل الجوي بين الدول العربية، وبرنامج فتح الأجواء العربية، وتطوير الموانئ والمطارات، وكافة مرافق النقل العربية، لزيادة قدرتها التنافسية.

لقد ساهمت مبادرة السعودية في القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية (2013)، في دعم المؤسسات المالية العربية المشتركة والشركات العربية المشتركة، بزيادة رأس مالها بنسبة 50%. هذه المبادرات مهمة جدا ولكنها غير كافية لتمويل جميع مشاريع التكامل الاقتصادي العربي، الأمن الغذائي، الربط الكهربائي، الربط البحري والبري والسكك، الأمن المائي، المشروعات العربية المشتركة وغيرها.

أن مواجهة التحديات المائية وتعزيز الأمن المائي العربي يتطلب تطوير المصادر التقليدية وغير التقليدية للمياه والمحافظة عليها، وإعادة تدوير المياه بما في ذلك تقنية مياه الصرف الصحي كمصدر للري التكميلي، وتنفيذ مشاريع

السدود والتخزين لرفع كفاءة تليبتها للاحتياجات المختلفة، إجراء البحوث اللازمة لتخفيض كلفة تحلية مياه البحر وجعلها أكثر اقتصادية، ترشيد استخدام المياه لمختلف الأغراض وتحسين كفاءة توزيعها، تشجيع إدخال تقنيات الري المتطورة، وتوفير القروض الميسرة للمزارعين لتشجيعهم على ذلك، تقديم العون الفني للدول العربية لدعم مشاريع تطوير وإدارة المياه. أما فيما يتعلق بتوسيع سوق الاتصالات وتقنية المعلومات في الوطن العربي فينبغي تفعيل الإستراتيجية العربية لتقنية المعلومات والاتصالات، ودعم مجال الاتصال، وتطويره ذاتياً، والنهوض بالقدرة التقنية والالكترونية للأقطار العربية، ودعم اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلومات، بما في ذلك من دعم مراكز البحوث العربية.

أن تنمية القدرات البشرية تتطلب بناء مجتمع عالي الإنتاجية بما في ذلك تمكين المرأة، قادر على تحقيق الرخاء للمواطنين، والمنافسة على المستوى الدولي، متسلح بالعلم والتقنية الحديثة، والنهوض بالمهارات الإدارية والمهنية للعاملين على المستويين الحكومي والأهلي، ورفع القدرات العربية في مجال التخطيط الاستراتيجي واكتساب القدرة التنافسية محلياً وعربياً ودولياً لمنشأتهم، وأخيراً تطوير إدارة المنشآت العربية وفقاً لأحدث الأساليب العلمية.

ومن أجل تطوير القطاع الصناعي يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات العربية للتنمية الصناعية، وكذلك تشجيع القطاع الخاص على التوسع في المشروعات الصناعية المشتركة، والاستفادة من تنوع المزايا النسبية بين الدول العربية، والعمل على تطوير برامج التدريب والتأهيل للكوادر العاملة في مجالات الصناعة بشقيها الإداري والفني.

مما تقدم نستخلص أهم سبل تعزيز قدرة الاقتصادات العربية من خلال تحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

خامساً : الأفاق المستقبلية لمصادر الطاقة و التطورات الاقتصادية المعاصرة

وفيما يتعلق بالأفاق المستقبلية، يتعين على الدول العربية الاستفادة من وجود المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في مصر، الذي تم إنشاؤه بغرض تفعيل التعاون العربي والإقليمي في مجال نشر السياسات الداعمة للطاقة المتجددة وتبادل الآراء على الصعيد الإقليمي حول القضايا ذات الصلة بالطاقة المتجددة، وكذلك الاستفادة من وجود الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) في أبو ظبي / الإمارات العربية المتحدة، ومن خلال النظرة المستقبلية أيضاً، ضرورة إنشاء صندوق عربي لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة، على أن تكون لديه القدرة والاستعداد لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة في كافة الدول العربية، وليس الدول التي شاركت في إنشائه فقط، على أن يتم تحديد شروط مناسبة ومحفزة لإقراض الدول العربية، بناءً على الوضع الاقتصادي لتلك الدول، كما يجب على الدول العربية كذلك العمل على توفير البيئة الداعمة لتعزيز مصادر الطاقة المتجددة من خلال توفير الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي الداعم لنمو مصادر الطاقة المتجددة من خلال سن التشريعات الكفيلة بتطوير مساهمة القطاع الخاص في إنتاج مصادر الطاقة المتجددة وتحسين فرص الاستثمار في هذا القطاع، إضافة إلى العمل على إيجاد إطار تنظيمي ومؤسسي كفيل بدعم نمو السوق وصياغة الاستراتيجيات الوطنية وآليات التنفيذ اللازمة لزيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة المستخدم على مستوى الدول العربية بما يضمن الاستغلال الأمثل للطاقات المتوفرة في البلدان العربية وتعزيز الكفاءة الاقتصادية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016) .

يأتي جزء كبير من الزيادة في الإمدادات النفطية من دول خارج منظمة أوبك من المصادر غير التقليدية لإنتاج النفط التي تصنف حسب تواجدها في الطبيعة إلى عدة أنواع رئيسية وهي النفط الثقيل، رمال النفط أو ما يسمى بالبتيومين الطبيعي، النفط الصخري، نפט الكيروجين، الصخر النفطي، بالإضافة إلى النفط المستخرج من المياه البحرية فائقة العمق وبخاصة في البرازيل فيما يعرف بمنطقة " ما قبل الملح "، ومن ناحية أخرى، يشار إلى مصادر النفط غير التقليدية بشكل عام بأنها المصادر الهيدروكربونية التي ليس بالإمكان استكشافها وتطويرها

وإنتاجها بواسطة الطرق التقليدية المعروفة، كونها تتطلب تقنيات إنتاج جديدة ومتطورة تتسم بكثافة الاستهلاك للطاقة وتحتاج إلى معالجات جديدة للتعامل مع خاصية تموضع المصادر غير التقليدية المتعذر الوصول إليها وتركيبها الاستثنائية. علمًا بأن مصادر النفط غير التقليدية تتميز بأنها منتجة من تشكيلات أو مكامن جيولوجية حالت تكويناتها في السابق دون تدفق النفط من خلالها بمعدلات تجارية.

تجدر الإشارة إلى أن الحد الفاصل بين مفهوم المصادر التقليدية والمصادر غير التقليدية ليس ثابتًا بل يتغير بمرور الزمن وتبعًا لتكنولوجيا الإنتاج المستخدمة، مما يعني بأن ما هو حاليًا يعد غير تقليديًا، قد يوصف على الأمد البعيد بأنه تقليديًا وينظر إليه على أنه اعتياديًا وليس استثناءً. بالتالي، فإن الفصل بين ما هو تقليدي وغير تقليدي يعتبر من الناحية العملية أمر غير دقيق، (التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، 2016)

ومن أجل التهيؤ لمرحلة ما بعد النفط، تتبنى العديد من الدول العربية وبخاصة الدول المستوردة للنفط، سياسات طاقة تهدف إلى خفض الاعتماد على النفط وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة الأخرى، خاصة المتجددة منها. حيث تم وضع عدد من المبادرات الاستراتيجية الرامية إلى تنويع مصادر الطاقة من خلال تنفيذ مشاريع لإنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية، ومن بينها مشاريع إنشاء مدن صديقة للبيئة تعتمد في الأساس على مصادر الطاقة المتجددة ، وعلى الرغم من أن الانخفاض الذي تشهده أسعار النفط الخام منذ شهر يونيو 2014م، نتيجة وفرة الإمدادات وبخاصة من المصادر النفطية غير التقليدية، قد يمثل تحديًا يواجه تنفيذ هذه المبادرات، حيث أن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الاعتماد عليه على حساب مصادر الطاقة الأخرى إلا أن العديد من التقارير الرسمية تشير إلى أن قطاع الطاقة المتجددة، يشهد تقدمًا ملحوظًا وسط توقعات باستمرار هذا التقدم في المستقبل في الدول العربية.

وفي هذا السياق، يشير تقرير حديث لشركة بريتش بتروليوم إلى أن الطلب على الطاقة المتجددة ، سيشهد ارتفاعًا سريعًا بين جميع مصادر الطاقة الأخرى ، وذلك بمتوسط سنوي يقدر بنحو 6.6 % بحلول عام 2035م، ويعود ذلك إلى انخفاض تكاليفها بنسبة 25 % لمشاريع طاقة الرياح، إلى جانب 40 % انخفاضًا في تكاليف مشاريع الطاقة الشمسية، على مدى العقدين القادمين. ووفقًا لتقرير آخر صادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة " أرينا " تراجعت تكلفة توليد الطاقة باستخدام المصادر المتجددة إلى مستوى مكافئ أو يقل عن تكلفة الوقود الأحفوري بالنسبة للعديد من التقنيات في العديد من مناطق العالم.

وعلى الرغم مما تتمتع به الصناعة النفطية في الدول العربية من مميزات، فهي تمتلك احتياطات كبيرة بتكاليف إنتاج منخفضة نسبيًا، وتتميز بموقع جغرافي يتوسط العالم، مما يسهل من إمكانية استهداف الأسواق العالمية المختلفة وبتكاليف نقل منخفضة نسبيًا، وتمتلك بعض الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، مصافي تكرير في بعض الدول المستهلكة والتي تمثل بدورها منافذ لتصدير نفوطها. فإنه يتوجب على الدول العربية وبصفة خاصة الدول المصدرة الرئيسية للنفط أن تتابع عن كثب ما يستجد من تطورات في أسواق الطاقة العالمية، وبخاصة في مجال الصناعة النفطية من المصادر غير التقليدية، التي انعكست بالفعل على اقتصاداتها، مما يساعد على تقليل حدة هذه الانعكاسات، وكذلك تطوير الاستفادة من الطاقة المتجددة مثل الشمس والمياه وغيرها، والتي تتوفر بمعدلات اقتصادية في المنطقة العربية، والتي يمكن أن تكون أحد أهم مصادر الدخل القومي في العقد الجديد بجانب النفط ومصادر النفط غير التقليدية مثل النفط الصخري.

هنا لا بد من تسليط الضوء على كلمة المملكة العربية السعودية في " قمة جدة للأمن والتنمية " (قمة جدة 2022/7/6) ، إن التحديات الكبرى التي تعرض لها العالم مؤخرًا بسبب جائحة كوفيد 19 والأوضاع

الجيوسياسية تستدعي مزيداً من تضافر الجهود الدولية لتعافي الاقتصاد العالمي، وتحقيق الأمن الغذائي والصحي. كما أن التحديات البيئية التي يواجهها العالم حالياً وعلى رأسها التغير المناخي، وعزم المجتمع الدولي على إبقاء درجة حرارة الأرض وفق المستويات التي حددتها اتفاقية باريس تقتضي التعامل معها بواقعية ومسؤولية تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبني نهج متوازن وانتقال متدرج ومسؤول نحو مصادر طاقة أكثر ديمومة يأخذ في الحسبان الظروف وأولويات كل دولة .

إذ إن تبني سياسات غير واقعية لتخفيض الانبعاثات من خلال إقصاء مصادر طاقة رئيسة دون مراعاة الأثر الناتج عن هذه السياسات في الركائز الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة وسلاسل الامداد العالمية سيؤدي في السنوات القادمة إلى تضخم غير معهود وارتفاع في أسعار الطاقة وزيادة البطالة وتفاقم مشاكلات اجتماعية وأمنية خطيرة؛ بما في ذلك تزايد الفقر والمجاعات وتصاعد الجرائم والتطرف والإرهاب.

و في هذا السياق ، تؤكد المملكة العربية السعودية ، إن النمو الاقتصادي العالمي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستفادة من جميع مصادر الطاقة المتوفرة في العالم، بما فيها الهيدروكربونية مع التحكم في انبعاثاتها من خلال التقنيات النظيفة مما يعزز إمكانية وصول العالم إلى الحياد الصفري في عام 2050 أو ما قبلها. ولذلك، تبنت المملكة نهجاً متوازناً للحياد الصفري لانبعاثات الكربون باتباع نهج اقتصادي دائم للكربون بما يتوافق مع خططها التنموية بتمكين تنوعها الاقتصادي دون تأثير في النمو وسلاسل الامداد مع تطور التقنيات بمشاركة عالمية لمعالجة الانبعاثات من خلال مبادرتي السعودية الخضراء، والشرق الأوسط الأخضر لدعم تلك الجهود المحلية والإقليمية.

تؤكد المملكة العربية السعودية ، على أهمية مواصلة ضخ الاستثمارات في الطاقة الأحفورية والتقنيات النظيفة وتشجيع ذلك على مدى العقدين القادمين لتلبية الطلب المتنامي عالمياً، مع أهمية طمأنة المستثمرين بأن السياسات التي يتم تبنيها لا تشكل تهديداً لاستثماراته لتلافي امتناعهم عن الاستثمار وضمان عدم حدوث نقص في امدادات الطاقة والتي من شأنها أن تؤثر على الاقتصاد العالمي ، كما أكدت إن مستقبل الطاقة يتطلب تبني رؤية واضحة لأولويات لتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار وترتكز على الاحترام المتبادل بين دول المنطقة وتوثق أوامر ثقافية واجتماعية مشتركة، ومجابهة التحديات الأمنية والسياسية نحو تحقيق تنمية اقتصادية شامل ، هذا يشكل فرصة و تحدي في نفس الوقت ، و على الدول العربية الاستفادة منه لمواجهة التحديات الاقتصادية .

سادسا : الاستنتاجات

- تناول البحث أهم التحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية للدول العربية ، و هي الطاقة ، التجارة و الاستثمار ، البطالة ، الفقر ، التضخم و الركود ، التنوع الاقتصادي ، كوفيد 19 ، النزاع الروسي الأوكراني .

- لعل من المتطلبات الأساسية لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية ، تسهيل اجراءات التبادل التجاري بين الدول العربية و تحقيق التقارب التنظيمي للقواعد والمقاييس واللوائح التنظيمي بين الدول العربية ، و تبسيط المستندات والوثائق الخاصة بالمعاملات الجمركية و الإصدار والتبادل الالكتروني لشهادات المنشأ و معالجة تكاليف المرتبطة بانتقال السلع والأموال اللوجستية ، كما يجب رفع كفاءة الادارات الحدودية لتسهيل حركة العبور وتقليل زمن انتظار الحاويات ، و السعي نحو إنشاء سلاسل توريد بديلة، والاستعاضة قدر الإمكان بالواردات العربية عن طريق إنتاج قطع الغيار والمنتجات محلياً أو البحث عن مصادر أخرى لتغطية متطلبات الفترة القادمة.

- رغم التحسن النسبي في الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية بالنسبة للتجارة الخارجية للدول العربية إلا أنها مازالت دون طموحات الدول العربية. إذ إن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية تحقق

فائدة مباشرة أكيدة لكل الدول العربية المشاركة يتمثل في توحيد الأسواق العربية وسيؤدي إلى إقامة مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية والقطاعات الأخرى المرشحة لمواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وسوف تعزز المنطقة عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب ومن ثم تدفق الاستثمار بن الدول الأعضاء وجذب الاستثمارات المباشرة من الخارج، والاستفادة من كبر حجم الأسواق العربية وقيام استثمارات عربية مشتركة، وتستقطب مشاريع لنقل التكنولوجيا مما يساهم في عملية النمو والتنمية العربية التي ستؤدي في النهاية إلى تحقيق السوق العربية المشتركة.

- لم تكن الدول العربية بمعزل عن آثار الأزمة على جانبي المالية العامة والاقتصاد ، فالدول العربية وبحكم علاقاتها الاقتصادية ومكانتها العالمية تؤثر وتتأثر بالأحداث والظروف العالمية، حيث أثر فيروس كورونا على نشاط الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى الآثار السلبية للركود الاقتصادي العالمي و إنخفاض الطلب خاصة في أسواق النفط الذي شهد انخفاضات حادة غير مسبوقة في الأسعار ، وبالرغم من الأثر السلبي على نمو الاقتصاد غير النفطي وما يصاحبه من تفاقم في عجز الميزانية عن المخطط له مع التزام الدول العربية بمستويات الإنفاق لدعم الاقتصاد المحلي ، إذ تأثر الأداء الاقتصادي للدول العربية في عام 2020 و ما بعده ، بشكل ملموس بالتداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد- 19 .

- واجه العالم فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19) في اواخر عام 2019 ، ونفسي بسرعة ليطال كافة الدول واقتصاداتها ويلحق ضررا كبيرا في القطاع المالي والمصرفي وقطاعات اقتصادية عدة مسببة دخول الاقتصاد العالمي مرحلة الكساد ، وأدت تبعات كورونا على المنطقة العربية إلى تهاوي أسعار النفط وإنخفاض الطلب العالمي عليه، وإنخفاض السياحة الداخلية التي تعتمد عليها بعض الدول، وإلى تباطؤ نمو الاقتصادات العربية، وقد انعكست تداعيات الأزمة في آثار مباشرة على القطاع المالي والمصرفي و الناتج المحلي الإجمالي وبآثار غير مباشرة تمثلت بالتباطؤ الاقتصادي في الدول العربية .

- واجهت الدول العربية تحدي خطير يتمثل في النزاع الروسي الأوكراني ، إذ أن جذور الخلاف بين روسيا وأوكرانيا تعود الى ضم روسيا لجزيرة القرم في العام 2016 والتي تعتبرها أراضا،روسية بينما تطالب بها أوكرانيا، والطلبات المتكررة من روسيا للغرب بتقديم ضمانات أمنية إليها ازاء أوكرانيا ونزع سلاحها التي تعتبر دولة نووية وأن تكون على الحياد كما حذر البنك الدولي من أن ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء بسبب النزاع في أوكرانيا قد يفاقم مخاوف الأمن الغذائي القائمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الدول العربية) وأن ارتفاع أسعار الغذاء العالمية قد تؤدي الى انعدام الأمن الغذائي واضطرابات اجتماعية نظرا لكون روسيا وأوكرانيا من كبار مصدري القمح والذرة والشعير والزيوت النباتية لتلك الدول .

- في خضم التطورات العالمية ، في إطار الثورة الصناعية الرابعة، سعت الدول العربية لتفعيل التحول إلى اقتصاد المعرفة، حيث لا تزال مساهمة الدول العربية محدودة في هذا المجال. يوفر التحول نحو اقتصاد المعرفة فرص كبيرة لتعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد المزيد من فرص العمل، سواءً تعلق الأمر بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والصناعة والخدمات التي يمكنها الاستفادة من التطور التكنولوجي المتسارع لدعم الإنتاجية والتنافسية، أو ما يتعلق بالقطاعات التي ترتبط بالتقنيات الحديثة التي برزت في إطار الثورة الصناعية الرابعة مثل الذكاء الصناعي، وأنترنت الأشياء، والبيانات الكبيرة، والتقنيات المالية، وتخزين الطاقة وغيرها من التقنيات التي بإمكانها دفع معدل نمو الدول العربية.

- في ضوء التحديات والفرص التي تواجهها الدول العربية ، سعت بشكل جدي إلى مراجعة المتغيرات الاقتصادية الكلي والإصلاح الاقتصادي والتي ستؤثر على أداء الاقتصادات العربية ، ومنها بشكل متواصل خطة التنمية المستدامة 2030م، و أهم ما تم بشأنها ومن ثم المكاسب والخسائر التي تحققت في هذا الميدان، إذ شهدت الاقتصادات العربية مجموعة من التطورات العالمية والتحويلات الإقليمية التي أثرت على أدائها الاقتصادي.
- الوقوف بشكل جدي على ما أكدته المملكة العربية السعودية في قمة جدة للأمن و التنمية ، على أن النمو الاقتصادي العالمي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستفادة من جميع مصادر الطاقة المتوفرة في العالم، بما فيها الهيدروكربونية مع التحكم في انبعاثاتها من خلال التقنيات النظيفة مما يعزز إمكانية وصول العالم إلى الحياد الصفري في عام 2050 أو ما قبلها. ولذلك، تبنت المملكة نهجاً متوازناً للحياد الصفري لانبعاثات الكربون بإتباع نهج اقتصادي دائم للكربون بما يتوافق مع خططها التنموية بتمكين تنوعها الاقتصادي دون تأثير في النمو وسلاسل الامداد مع تطور التقنيات بمشاركة عالمية لمعالجة الانبعاثات من خلال مبادرات السعودية الخضراء، والشرق الأوسط الأخضر لدعم تلك الجهود المحلية والإقليمية.
- سلط البحث الضوء على كلمة المملكة العربية السعودية في " قمة جدة للأمن و التنمية " (قمة جدة 2022/7/6) ، إن التحديات الكبرى التي تعرض لها العالم مؤخراً بسبب جائحة كوفيد 19 والأوضاع الجيوسياسية تستدعي مزيداً من تضافر الجهود الدولية لتعافي الاقتصاد العالمي، وتحقيق الأمن الغذائي والصحي. أن التحديات البيئية التي يواجهها العالم حالياً وعلى رأسها التغير المناخي، وعزم المجتمع الدولي على إبقاء درجة حرارة الأرض وفق المستويات التي حددتها اتفاقية باريس ، تقتضي التعامل معها بواقعية ومسؤولية تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبني نهج متوازن وانتقال متدرج ومسؤول نحو مصادر طاقة أكثر ديمومة يأخذ في الحسبان الظروف وأولويات كل دولة .

سابعاً : التوصيات

- يعتبر تحقيق التكامل الاقتصادي العربي السبيل المهم و الضروري لمواجهة كل التحديات الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجه الدول العربية ، إذ لا بد من جميع الدول العربية بذل المزيد من التضحيات لتحقيق مستويات متقدمة من التكامل الاقتصادي العربي .
- بدأت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تخطو خطوات جيدة باتجاه الانتقال إلى الإتحاد الجمركي ، و لغرض الانتهاء من متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، لا بد من بحث كيفية تطوير وتحديث منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والإقليمية، بحيث يتم إدماج الموضوعات الأخرى ذات الصلة بالتجارة للمنطقة، والتي أوضح التطبيق أنها تعد ضرورية و لازمة لتعزيز التجارة البينية العربية و عملية التكامل الاقتصادي العربي .
- تتوافر العديد من الوسائل أمام الدول العربية ، حيث تعد الموازنة العامة للدولة بمنزلة الواجهة الأولى التي تواجهها الدولة المصدرة للنفط مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعاره، أي أنها المدخل الذي يمكن للحكومة من خلاله امتصاص الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط وتلافي عدم انتقاله أو التقليل من حدة انتقاله إلى باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، وهذه الوسائل هي :
- خفض الإنفاق والتركيز في ضبط أوضاع المالية العامة على احتواء نمو النفقات الجارية، خاصةً أجور القطاع العام، وتحديد أولويات النفقات الرأسمالية، وتعزيز الإيرادات غير النفطية.

اعتماد سياسة مالية تعمل على زيادة تنوع مصادر الإيرادات المالية للدولة، وتوجيه السياسة المالية لزيادة الإنفاق الاستثماري.

وضع سياسة مالية واقتصادية تأخذ موضوع مخاطر تقلبات أسعار النفط بعين الاعتبار عند إعداد الموازنات، مع وضع سياسات خاصة للتحوط من شأنها معالجة اختلالات الموازنة (العجز والفاوض).

تقليل دعم أسعار الطاقة، وتقليل خسائر هدر الطاقة، وذلك بتطبيق إجراءات ترشيد الطاقة وسن القوانين لإيقاف هدر الكهرباء في المستقبل القريب.

استخدام الفوائض المتحققة من السنوات السابقة في معالجة هذه الاختلالات، حيث عملت هذه الدول على تراكم أصول خارجية رسمية كبيرة، مما سيسهل عليها تجاوز حالة التراجع المؤقت في الدخل النفطي، وتوجيه مخصصاتها للإنفاق الاستثماري، ودعم البحث والتطوير والابتكار كمصادر لتحقيق النمو والتنوع الاقتصادي.

اعتماد مصادر الطاقة المتجددة، بالنسبة إلى اقتصادات الدول العربية، حيث ثمة بريق أمل في مصادر الطاقة المتجددة، لأن بعض هذه التقنيات ملائم تمامًا لظروف الدول العربية وهذا صحيح بالأخص في حالة الطاقة الشمسية الضوئية، فضلاً عن الاستفادة من احتياطات الغاز.

- في خضم التطورات العالمية حاليًا في إطار الثورة الصناعية الرابعة، الحاجة ملحة إلى تحول الاقتصادات العربية إلى اقتصاد المعرفة، حيث لا تزال مساهمة الدول العربية محدودة في هذا المجال ، إذ يوفر التحول نحو اقتصاد المعرفة فرص كبيرة لتعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد المزيد من فرص العمل، سواءً تعلق الأمر بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والصناعة والخدمات التي يمكنها الاستفادة من التطور التقني المتسارع لدعم الإنتاجية والتنافسية، أو ما يتعلق بالقطاعات التي ترتبط بالتقنيات الحديثة التي برزت في إطار الثورة الصناعية الرابعة مثل الذكاء الصناعي، وأنترنت الأشياء، والبيانات الكبيرة، والتقنيات المالية، وتخزين الطاقة وغيرها من التقنيات التي بإمكانها دفع معدل نمو الدول العربية.
- وفي ضوء هذه التحديات والفرص التي تم استعراضها، لا بد من المراجعة لمتغيرات الاقتصاد الكلي والإصلاح الاقتصادي والتي ستؤثر على أداء الاقتصادات العربية ، ومنها بشكل متواصل خطة التنمية المستدامة 2030م، ولعل أهم ما تم بشأنها ومن ثم المكاسب والخسائر التي تحققت في هذا الميدان . والتي تضمنت متغيرات هامة جدًا منها العولمة ومرحلة ما بعد العولمة، الاقتصاد الرقمي والشمول المالي، اقتصاد المعرفة والابتكار والإبداع، والمفهوم الواسع والشامل للتنمية المستدامة، والتنوع الاقتصادي.

- ومن أجل التصدي للجائحة و سبل التعامل معها و النهوض بالواقع الاقتصادي العربي ، لا بد من العمل على استخدام تطبيقات تخطيط الموارد المؤسسية لتشغيل أنظمتها لمعلومات الإدارة المالية ، مما يتيح الحصول على المخصصات والنفقات للاستجابة لفيروس كورونا والأوبئة الأخرى مستقبلا ، كما ينبغي على صناع السياسات وضع خطط للطوارئ يمكن تعديل حجمها بمرونة للتصدي للمخاطر الصحية والاقتصادية ومخاطر المالية العامة التي تنشأ عن حالات تفشي الأوبئة المتكررة .

- ان الاعتماد الكبير لمعظم الدول العربية على واردات القمح من روسيا وأوكرانيا يمثل تحدياً للأمن الغذائي العربي وخاصة مع ارتفاع الأسعار وتأثيرها على ذوي الدخل المحدود، الأمر الذي يستدعي إيلاء الأمن الغذائي أولوية وأهمية كبرى من خلال الاستثمار في مشاريع زراعية وغذائية والاعتماد على الذات في ظل موارد مالية وفيرة وأراض قابلة للزراعة على امتداد الوطن العربي ، إذ يعتبر تحقيق التكامل الإقتصادي العربي السبيل المهم و الضروري لمواجهة كل التحديات التي تواجه الدول العربية و هنا أذكر على سبيل المثال لا الحصر ، النزاع الروسي الأوكراني .

- يجب على الحكومات تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وتوجيه الدعم لمستحقيه، وتطوير آلية إعداد الميزانية العامة للدولة ، وتعزيز إدارة الدين العام، والنمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمارات الحكومية و القطاع الخاص ،وتشجيع ودعم الابتكار والبحث العلمي والرقمنة الاقتصادية بجانب قيام البنوك المركزية بدعم الطلب والثقة عن طريق تيسير الأوضاع المالية، وضمان تدفق الائتمان إلى القطاعات السلعية.

- تمثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (و في إطار مواجهة كوفيد 19) ، برنامج شامل و متكامل و تحويلي ، و تمثل برنامج عمل لأجل الناس، والكوكب، والازدهار، والسلام، والشراكة. تم اعتماد خطة 2030، في سبتمبر 2015، من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهدف القضاء على الفقر، ومكافحة عدم المساواة و تغير المناخ على مدى السنوات الـ 15 المقبلة.

- يساهم إقتصاد المعرفة و التنوع الإقتصادي و البحث العلمي بشكل جوهري في تعزيز قدرة الإقتصادات العربية ، إذ تمارس التكنولوجيا والابتكار دورًا هامًا في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة ، وقد أظهرت الدراسات مدى مساهمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية ، كأداة حاسمة لتحقيق الأهداف في إطار الثورة المعرفية، وتسارع التقدم التكنولوجي .

- الإهتمام الإستثنائي بإقتصاد المعرفة و البحث العلمي جوهر الثورة الصناعية الرابعة G4 في سياق الدول العربية والتي تعتبر تحدي كبير وحافز مهم للتقدم وخدمة التنمية الاقتصادية في الدول العربية ، من خلال إتاحة المعارف ذات الصلة، إذ شهد العالم تطورات تكنولوجية سريعة ، بفعل الاتصالات الفائقة السرعة والاميسورة الكلفة، والحوسبة القوية، والخدمات السحابية والتخزين السحابي الهائل من البيانات. وقد أدت هذه التطورات إلى اعتماد منظومة الأمم المتحدة عددًا من التكنولوجيات الرائدة والرقمية، لما لها من دور أساسي في تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة .

- ضرورة توفير التمويل اللازم لمشاريع التكامل الاقتصادي العربي وتحسين بيئة الأعمال بالدول العربية التي تواجه عددًا من التحديات التي أثرت على حجم الاستثمار بالدول العربية بمختلف مصادره، والتي قوضت المحتوى الاستثماري للتكامل الاقتصادي العربي والمتمثل في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي والسوق العربية المشتركة وعليه ضرورة سرعة الانتهاء من إعداد الاتفاقية الجديدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية، حيث زادت الحاجة إليها خاصة في ظل انعكاسات جائحة كورونا ، وللحاجة الماسة إليها لتعزيز قدرة الاقتصادات العربية في ظل التطورات الاقتصادية المعاصرة .

- التأكيد و العمل على ما جاء في كلمة المملكة العربية السعودية " قمة جدة للأمن و التنمية " (قمة جدة 2022/7/6) ، إن النمو الاقتصادي العالمي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستفادة من جميع مصادر الطاقة المتوفرة

في العالم، بما فيها الهيدروكربونية مع التحكم في انبعاثاتها من خلال التقنيات النظيفة مما يعزز إمكانية وصول العالم إلى الحياد الصفري في عام 2050 أو ما قبله ، و التأكيد على أهمية مواصلة ضخ الاستثمارات في الطاقة الأحفورية والتقنيات النظيفة وتشجيع ذلك على مدى العقدين القادمين لتلبية الطلب المتنامي عالمياً، مع أهمية طمأنة المستثمرين بأن السياسات التي يتم تبنيها لا تشكل تهديداً لاستثماراته لتلافي امتناعهم عن الاستثمار وضمان عدم حدوث نقص في امدادات الطاقة والتي من شأنها أن تؤثر على الاقتصاد العالمي .

مصادر البحث

- ابهيجيت بانيرجي وأستر دولفو ، 2019 كتاب " تطبيق الاقتصاديات السليمة لمواجهة الأوقات العصيبة، حلول أفضل لأكبر مشاكلنا " .
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، " المصادر النفطية غير التقليدية : الواقع و الأفاق و الإنعكاسات على الدول العربية " 2016 : صندوق النقد العربي و آخرون .
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، 2019 : صندوق النقد العربي و آخرون .
- التقرير الإقتصادية العربي الموحد ، 2021 : صندوق النقد العربي و آخرون .
- بهجت ابو النصر ، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومستقبل التكامل الإقتصادي العربي " ، بحث مقدم إلى المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2022
- ثامر محمود العاني ، " الإقتصاد العربي – الخلل و الإصلاح " : سبعة تحديات تواجه الإقتصاد العربي مجلة آراء حول الخليج العدد 144 ، ديسمبر 2019 .
- ثامر محمود العاني ، " التكامل الإقتصادي الخليجي – العربي في الرؤى الوطنية : القدرة و العوائق " ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد 138 ، يونيو 2019 .
- قمة جدة للأمن و التنمية (قمة جدة 2022/7/6) ، كلمة المملكة العربية السعودية في قمة جدة للأمن و التنمية ، جدة ، المملكة العربية السعودية .
- مؤسسة ستراتفور (Startfor) ، 2022 ، الإتجاهات المحتملة في مناطق العالم بالربع الثالث من 2022 . Global Trends,Stratfor Global 2022 Intelligence, June 21, 2022
- صندوق النقد الدولي " مستجدات آفاق الإقتصاد العالمي : قاتمة واكثر ضبابية " يوليو 2022 .

- World Bank Group (2020), “COVID-19 and Human Capital “, World Bank ECA Economic Update Fall 2020.

- WTO, (2020). “COVID-19 Tourism Recovery Technical Assistance Package”.